



قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (0963 11 3120598) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

التعويضات حق

وليس «رفع عتب»

[08]



الافتتاحية

«تفاهم» القوى الكبرى!

تتسارع أحداث الميدان السوري باتجاه المزيد من الانفراج، فمن التطور اللافت في الجبهة الجنوبية، من خلال مشاركة بعض الجماعات المسلحة في التسويات التي عقدت هناك، إلى الإشارات الواردة من الشمال الشرقي حول استعداد «قوات الحماية الكردية» إلى الانخراط في التفاوض، والتشكيك المتكرر بالدور الأميركي، والتغيرات «ولو الجزئية» في التواجد الأميركي في الشمال، إلى العودة التدريجية للنازحين في العديد من مناطق البلاد إلى مناطق سكنهم الأصلية، والانفراج الأمني النسبي في بعض المناطق، إلى الحراك الدبلوماسي الذي جرى حول تشكيل لجنة الإصلاح الدستوري واستعداد قوى واسعة من المعارضة لتقديم أسماء ممثليها إلى اللجنة، رغم ممانعة متشديدي الرياض، حيث تشكل كل هذه الأحداث بمجموعها إشارات هامة على أن الملف السوري قيد التداول، رغم حالة التباطؤ المزمدة، والعراقيل المفتعلة التي تظهر في الجزئيات والتفاصيل، والمواعيد.

وجاء الإعلان عن اللقاء المزمع بين الرئيسين الأميركي والروسي حول جملة الملفات الدولية ومنها الملف السوري، إضافة نوعية في هذا السياق، خصوصاً وأن اللقاء جرى بطلب من الجانب الأميركي الذي لم يكن في جعبته حتى أمس القريب غير التهديد، وشيطة الطرف الروسي وتحمله مسؤولية توتير الوضع الدولي. إن «تفاهم» القوى الكبرى في ظل ميزان القوى الدولي الجديد، يحمل في طياته دلالات عديدة، أهمها: تراجع طرف لمصلحة طرف آخر. ينبع أحد وجوه خصوصية الأزمة في سورية، أنها تعكس إلى حد كبير بشكل مباشر - ولا نقول بشكل ميكانيكي - التغيرات التي تحدث على الصعيد الدولي.

فالتراجع الأميركي الظاهر بشكل واضح في الملف الكوري، وفي موقف الاتحاد الأوروبي من قضية الملف النووي الإيراني، مع ما صاحبه من موقف واضح وصريح جداً روسي وصيني، جعل الولايات المتحدة في موقف لا تحسد عليه نهائياً.

وأصبحت حربها الاقتصادية التي وصفت بأنها أكبر حرب اقتصادية في التاريخ، مثار سخرية الاقتصاديين في العالم لما استجلبه من تدمير على الاقتصاد الأميركي يزيد الوضع الاقتصادي الأميركي سوءاً بدلاً من إنقاذه «لأن الحلول لا تكون بالعودة في التاريخ إلى الوراء».

إن السياسة الأميركية اليوم يمكن تشبيهها بالقبلة الصوتية التي لا يمكنها أن تفعل شيئاً إلا أن تغطي على الانسحاب رغم ضجيجها العالي.

وفي عودة إلى الواقع السوري المستفيد من هذا التراجع التاريخي للولايات المتحدة، في معالم انفراج محلية مرافقة، نعلم أن هذا الانفراج ليس سهلاً، ولن يكون سهلاً بوجود أطراف عديدة على الساحة السورية لا ترغب بهذا الانفراج، ولا بالاعتراف بخسارة شريكها وداعها الأميركي. وما زالت تلك الأطراف تطلق قنابل صوتية «صغيرة» في نوع من محاكاة اللعبة الكبرى، بإدراك أو دون إدراك لدور هذا السلاح في التغطية على الانسحاب. وما زال دوي هذه القنابل يشوش على انفراج الأفق «ولو قليلاً»، الذي أصبح واقعاً لا يمكن للجميع إلا رؤيته.

شؤون استراتيجية



أوروبا
ومعضلة الهجرة...

20

شؤون اقتصادية



التفاوض الاستثماري
السوري - السوري

12

شؤون محلية



83 عاملاً ينتظرون قرار
التعيين في السويداء

07

ملف «سورية 2018»



كلمة السوريين في
شؤونهم ستصبح الأعلى

05

«اللي بايدو القلم ما بيكتب حالو من الأشقياء»



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



«ما بيحك جلدك إلا ظفرك»

يقول المثل الشعبي: «إذا ما بديك تجوز بنتك غلي مهرها» وهكذا هو حال الحكومة مع زيادة أجور العمال التي تبدي نحوها كل ممانعة ممكنة، وهي: أي: الحكومة لا تدعم الحيلة من أجل تبرير موقفها بعدم الزيادة للأجور تلك الأجور التي أوصلت الطبقة العاملة وكل العاملين بأجر إلى ما دون خط الفقر الذي رسمته الأمم المتحدة، وهم يتزايدون بمتواليه حسابية بفعل درجة النهب العالية لأجورهم أو منتوج عملهم.

النغمة القديمة التي جاءت مع رئيس الفريق الاقتصادي السابق عبدالله السردري، والتي مفادها: ربط الأجور بالإنتاج في نفس اللحظة التي كانت الحكومة في تلك المرحلة تعيد هيكلة قطاع الدولة، وعلى رأسه القطاع الإنتاجي بما يتوافق مع السياسات الاقتصادية الليبرالية، الجاري العمل عليها وفق تعليمات ونصائح صندوق النقد الدولي، حيث استقدم الخبراء ليقدّموا دراساتهم ونصائحهم وكانت النتيجة خراب البصرة أي: تم انتزاع أية إمكانية للقطاع الصناعي من أن يتطور بها سواء من حيث ريادته وقيادته للاقتصاد الوطني أو من حيث دوره الاجتماعي والسياسي، الذي يضمن في حال كان قويا وموجها لتلبية الحاجات الضرورية والأساسية للشعب السوري في استقلالية القرار والسيادة على مقدرات شعبنا وهي ليست بالنغمة الآن يجري استنساخ نفس تلك النغمة ويجري تطويعها وتليينها بما يتوافق وشروط الأمانة التي تدعي الحكومة فيها عدم قدرتها على زيادة الأجور، حيث المطلوب من العمال زيادة إنتاجيتهم لتحسين أجورهم التي تحتاج لإعادة نظر في تعريفها وفقاً للدستور الذي يفيد: أن الأجر لابد أن يكون ملبيا للحاجات الأساسية لصاحبه، فهل الأجر الآن ملب لتلك الحاجات، وهل يستطيع العمال إعادة إنتاج قوة عملهم مرة أخرى بهكذا أجر؟

التعويضات مهما تنوعت لا تدخل بمفهوم الأجر وفقاً لقوانين العمل السائدة وبالتالي مهما علا شأن التعويضات، ومنها: الحوافز الإنتاجية، لن تكون فائدتها على العامل سوى فائدة مؤقتة قد تحسن من مستوى معيشتهم، لو توفرت شروط إنتاج وتسويق ومعايير إنتاجية تراعي واقع خطوط الإنتاج وتقدمها... إلخ من الشروط، هذا شيء وزيادة الأجر شيء آخر، لا يمكن وضعهما الواحد بل الآخر. النقابات تتحمل مسؤولية العمل على زيادة الأجور بشكل أساسي من أجل تحسين المستوى المعيشي للعمال، بما يحقق قدرتهم على إعادة إنتاج قوة عملهم التي ستزيد الإنتاج وحصولهم على مستحقاتهم وحقوقهم المشروعة بما فيها حقهم بالدفاع عنها بكل الوسائل الدستورية.

هل توجد جهة حكومية رابحة بغض النظر عن تنفيذها لتعهداتها وخطتها؟ وكيف ذلك؟

نعم لدينا مثال حي تنطبق عليه هذه الحالة، وهو مثال يفتق الأعين يتمثل بالمؤسسة العامة للإسكان، التي تحقق الأرباح، بينما واقع حالها يقول: أنها مقصرة على مستوى تنفيذها لتعهداتها ومهامها.

برغم التقصير رابحة

فالمؤسسة ذات الطابع الاقتصادي، والتي تقع على عاتقها مهمة اجتماعية افتراضية، تتمثل بتأمين السكن الشعبي بسعر التكلفة، وخاصة السكن العمالي، لم تلتمز بما تعهدت به من مشاريع سكنية بمختلف تسمياتها، وهي متأخرة ببعضها لأكثر من عقد من الزمن، مثل: السكن الشبابي، وعلى الرغم من ذلك تعتبر رابحة، وفي كل مرة تعيد على مسامعنا وعبر وسائل الإعلام ما نفذته من مشاريع، وعدد المساكن المنجزة، لكن دون ذكر الأجل الزمنية التي تعهدت بها، ومقدار تأخرها بالتنفيذ، بل تضع أرقامها بالجملة دون تفصيلات.

أرقام معلنة هزيلة

فمن موقع المؤسسة الرسمي نورد ما يلي: عدد المساكن العالية المنجزة من قبل المؤسسة منذ تاريخ إحداثها، وحتى نهاية الربع الأول من عام 2018 بلغ 10513 مسكناً موزعاً على جميع المحافظات، وعدد مساكن الأبخار عن نفس الفترة بلغ 17847 مسكناً، والشبابي بلغ 15721 مسكناً، و... وبإجمالي عدد مساكن منجزة بمختلف تسمياتها 73883 مسكناً، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار أن عبارة «منذ تاريخ إحداثها» تعني منذ عام 1961، بحسب الصفحة التعريفية للمؤسسة على موقعها الرسمي، أي: أن المؤسسة وطيلة ستة عقود تقريباً لم تنفذ إلا ما يقارب 700 ألف مسكناً فقط.

فمن أين تأتيها الأرباح إذا؟ ومن أية جيوب؟

المساكن العمالية نموذج

على سبيل المثال تم فتح باب الاكتتاب على المساكن العمالية في الجهات العامة في عام 2009، وبعده إجمالي يتجاوز 22 ألف مسكن في المحافظات كافة، وذلك عبر جداول معتمدة من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال، وقد أعلن بوقتها أن مدة التنفيذ هي 7 سنوات، أي: أن عمليات التسليم كان من المفترض أن تكون منتهية في عام 2016.

واقع الحال يقول: أن عدد المساكن التي تم تسليمها بمختلف المحافظات من إجمالي ما تم الاكتتاب عليه هو بحدود 3200 مسكن فقط، علماً أن المكتتبين سددوا ما عليهم من التزامات، سواء على مستوى الدفعة الأولى، أو على مستوى الأقساط الشهرية طيلة هذه السنوات.

لم يقف الموضوع عند قضية التأخر بالتنفيذ والتسليم، فالمؤسسة التي تذرعت بالحرب والأزمة على مستوى عدم إيفائها بالتزاماتها التنفيذية، وعلى الرغم من أنها منحت المتأخرين في التسديد مهلاً من أجل تسديد ما عليهم من أقساط متأخرة، مع إعفاء من الغرامات، إلا أنها بالمقابل رفعت الأسعار، بحيث وصل سعر المتر المربع الطابقي لحدود 60 ألف ليرة، بالتوازي مع رفع قيمة القسط الشهري لحدود أكبر من إمكانيات العاملين، بحيث وصل القسط الشهري لحدود تجاوزت الـ 20 ألف ليرة، وهو عبء كبير على جيوب العاملين، وعلى معيشتهم.

إذ، فإن من مصلحة المؤسسة أن تعيد احتساب القيم التخمينية المرة تلو الأخرى، كما من مصلحتها تدوير المساكن، من اسم لاسم، وهو ما تم جوازه قانوناً، أي: أن جملة أرباح المؤسسة محققة عملياً من جيوب العاملين وأصحاب الدخول المحدودة.

مصلحة تجار العقارات

والنتيجة، أن المؤسسة تدفع المكتتبين لديها إلى التنازل عن حقهم وذلك للبدائل المتاحة والمليئة مالياً، والمتمثلة بتجار وسماسرة العقارات، وهو ما جرى ويجري عملياً، وذلك بسبب إطالة أمد التنفيذ، ورفع القيمة التخمينية للمساكن، ورفع الأقساط الشهرية، وبحيث يغلق الأفق أمام أصحاب الأجر الهزيلة للوفاء بالتزاماتهم، خاصة مع التهديد بإلغاء الاكتتاب والتخصيص، مما يدفعهم للتخلي عن حقهم فيما اكتتبوا عليه من سكن.

والمؤسف بعد كل ذلك، أن من أجاز للمؤسسة أن تعمل وفقاً لهذا الشكل من تحقيق معدلات الأرباح، على حساب دورها الاجتماعي، لم يتح للمكتتبين لديها أية حقوق بحسابتها على تقصيرها في التنفيذ وتأخرها فيه، خاصة وأنها تحملهم ما تسميها «فروقات أسعار وتكاليف» باعتبارها غير ملزمة بوضع السعر، بل متاح لها تغيير السعر التخميني كلما اقتضت حاجتها لذلك، على حساب هؤلاء.

المطلوب، أن تعود المؤسسة لدورها الاجتماعي الحقيقي، وأن تحاسب على نتائج أعمالها على المستوى التنفيذي الفعلي، وليس الرقمي المالي المسحوب من جيوب أصحاب الدخول المحدودة.

فمن غير المعقول أن تصرف المكافآت سنوياً بذريعة تحقيق الأرباح وفقاً لهذا الشكل أعلاه، فيما تسلب الحقوق تبعاً، وتجزئ لمصلحة تجار وسماسرة العقارات بالنتيجة!

واقع الحال يقول: أن عدد المساكن التي تم تسليمها بمختلف المحافظات من إجمالي ما تم الاكتتاب عليه هو بحدود 3200 مسكن فقط، علماً أن المكتتبين سددوا ما عليهم من التزامات، سواء على مستوى الدفعة الأولى، أو على مستوى الأقساط الشهرية طيلة هذه السنوات.

أين الدور الاجتماعي؟

المؤسسة نظرياً ليست مخالفة، فهي تعمل وفقاً لما أجازها لها مرسوم إحداثها، التي تقيسه وفقاً لمصالحها فقط، بغض النظر عن مصالح المكتتبين من العاملين، فهي بجرة قلم تحت مسمى التخمين، من الممكن أن تعيد حساباتها بما يحقق لها الأرباح على حساب هؤلاء، وفوقها تمنن عليهم بأنها تمنحهم الفرص لتسديد ما عليهم من أقساط خلال مهل زمنية معينة، مع التهديد بإلغاء الاكتتاب أو التخصيص ضمناً.

والأسوأ من ذلك كله: أن المؤسسة وبناء على عدم التزام بعض العاملين، بنتيجة الأوضاع الاقتصادية السيئة، والظروف المعيشية القاسية، وخاصة في ظل التشرذم والنزوح والتكاليف الإضافية التي تكبدها هؤلاء، قامت بتأخير دورهم بالتخصيص، بحسب جداول الأفضليات المرسل من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال منذ عام 2009، ووضعت هؤلاء بنهاية هذه الجداول، هكذا.. بحيث منحت المؤسسة لنفسها هذه الحقوق كلها على حساب حقوق العاملين.

وقس على ذلك ببقية مشاريعها ذات التسميات الأخرى، التي تعمل عليها وفقاً لنفس النموذج والأسلوب، ما يعني: أن الدور الاجتماعي للمؤسسة أصبح أمام إشارة استفهام كبيرة، بعد طغيان العامل الاستثماري الربحي على عملها.

مصادر الربح

أجاز مرسوم إحداث المؤسسة أن تصرف وتوزع 10% من أرباحها الصافية السنوية على

المفهوم الاجتماعي للحرية والدستور



مبادئ الحرية والديمقراطية في برامجها وتخفي برامجها الاقتصادية معتبرة أن معركتها معركة حريات وديمقراطية فقط، دونما إيضاح أو إفصاح عن برامجها الاقتصادية وعن خططها لإعادة الإعمار، حتى أنها لم توجه أياً من قوى المعارضة أية: معارضة لبرامج الحكومة الاقتصادية فهل هذا يعني: موافقة ضمنية منهم على برنامج الحكومة الاقتصادي؟ والذي أفقر 90% من الشعب السوري.

من محتواه وحولته إلى مجرد شعارات ترفعها في وجه المواطن كلما طالب هذا الأخير بحقوقه، ومهما كان الدستور القادم جيداً الليبرالية الاقتصادية كنهج اقتصادي في بلادنا، فلا معنى لأية حرية ولا ديمقراطية ولا كرامة ولا مواطنة من دون عدالة اجتماعية.

القوى السياسية والليبرالية
أغلب القوى السياسية تحاول إظهار

انتهجت سياسة اقتصادية تحابيه الأغنياء على حساب الفقراء، فتحول نصوص الدستور إلى كلام لا طائل منه سوى خداع المواطن، وهذا ما يجب تجنبه في الدستور القادم، فالنص على الحرية وكرامة المواطن لا لزوم له إذا لم تتوفر للمواطن الحاجيات المادية التي تمكنه من الاستفادة من نصوص الدستور على أرض الواقع، فالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات السورية المتعاقبة جردت الدستور

الحرية بمعناها الفردي على أساس اعتبار الحرية نظرية جوفاء فتساءلوا عن قيمتها الفعلية لعدم لا يملك شيئاً وطالبوا بتحويل الحريات بالمعنى الفردي إلى حريات حقيقية وملموسة، ذلك لأن الحرية تحتاج إلى كثير من الخدمات الإيجابية التي يجب أن تقوم بها الدولة حتى لا تبقى الحرية وفقاً على حفنة من المواطنين دون سواد المجتمع، ومن ثم الأمر يتطلب أن توضع بين أيدي المواطن الخدمات الأولية اللازمة لحيته وكرامته وتساءلوا عن جدوى أن يحمي القانون الحق بالحياة حين لا يلقى المواطن الرعاية الصحية التي تدفع عنه غوائل المرض ولا يجد الحماية من مخاطر العري والسكن غير الصحي وما الجدوى في أن ينص الدستور على حرية العمل إذا ترك المواطنون فريسة للبطالة والتشرد.

إن هذا الدور للمفهوم الاجتماعي الجديد للحرية قد أدى إلى توسع دور الدولة وتدخلها في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أدى إلى تزايد دور التشريع في العلاقات بين الأفراد على حساب الأداة الإرادية «العقد» وهو ما دفع بعض الفقهاء إلى قول «أنه بين الأقوياء والضعفاء الحرية هي التي تستعبد والقانون يحرر».

الاقتصاد يحدد الحقوق

من هنا يتبين: أن نصوص الدستور لا قيمة لها على أرض الواقع إذا

نص الدستور السوري الصادر عام 2012 على العديد من الحقوق المواطنة والحريات العامة، وخص الطبقة العاملة بالعديد من الحقوق، كما اعترف لهم بحق الإضراب السلمي، كما أكد على ضرورة بناء الاقتصاد الوطني على مبادئ العدالة الاجتماعية وربط الأجور بالأسعار، وتأمين فرص عمل للشباب وحماية قوة العمل

■ ميلاد شوقي

ورغم نص الدستور على هذه المبادئ، إلا أنها ظلت حبراً على ورق، ولم يلمس المواطن على أرض الواقع أيّاً من هذه الحقوق لتتحول هذه المبادئ إلى مجرد نصوص مكتوبة لا قيمة لها، وهذا ما يميز عادة الدساتير التي تنتهج دولها السياسات الليبرالية الاقتصادية.

الليبرالية والحريات العامة

الأسس التي تقوم عليها الحرية الفردية والتي اشتق منها مبدأ الليبرالية الاقتصادية، أدت إلى انقلاب العلاقات بين الأفراد وضمن المجتمع إلى علاقات قائمة على القسر والإذعان لا على الاختيار الحر والتوافق الرضائي، وهو الأمر الذي دفع أحد الفقهاء إلى القول: أن الحرية بالمفهوم الفردي المطلق من شأنها تسليم رخصة صيد لحفنة من القراصنة ليصطادوا الأفراد الضعفاء الذين يقعون ضمن شبكاتهم.

الحرية الجوفاء

انتقد العديد من الفقهاء القانونيين

توضيح من صيادي جبلة



وصل إلى «فاسيون» توضيح من صيادي مدينة جبلة حول ما نشر في العدد 868 بعنوان «المنهوبون يضربون عن العمل» عن إضراب صيادي جبلة واللاذقية:

عدد مراكب الصيد المتضررة من عمل مراكب الجرف القاعي 500 مركب بين جبلة واللاذقية ورأس البسيط وليس 80 مركباً كما ذكر في المقال، ويحاول الصيادون حماية البحر من بعض المنتفعين من مراكب الجرف القاعي وقرارات هيئة الثروة السمكية.

أسسنا صفحة فيسبوك للصيادين لإيصال صوتنا لأعلى المستويات لأن البحر لناس وناس. ولم يحدث إضراب من جانب الصيادين الذين كانوا ممنوعين من العمل بقرارات ظالمة من هيئة الثروة السمكية، وتلك القرارات هي التي فرضت الإضراب علينا، وهذه القرارات طبقت بحق الصيادين فقط ولم تطبق على من يضّر بالثروة السمكية والبحر، وهم مراكب الجرف القاعي.



ومراسلين لملء الشواغر الموجودة في المديرية. هناك قضيتان تفرضان الحضور، الأولى أن البلاد بحاجة إلى يد عاملة تصل إلى مئات العمال في مديرية واحدة، والثانية أن الطبقة العاملة نفسها بحاجة إلى خطة شاملة للتوظيف وتأمين فرص العمل فلماذا لا يتم تدارك هذا الخلل بالسرعة القصوى.

محافظة الحسكة نحو 2500 عامل وعاملة من كل الفئات الوظيفية. وطلبت المديرية تعيين مع 209 عاملاً من الفئة الثانية من حملة شهادة المعاهد الزراعية والبيطرية والتجارية والمساحة والثانوية الزراعية والبيطرية والتجارية والثالثة من حملة شهادة التعليم الأساسي ومن الفئتين الرابعة والخامسة للعمل كعمال زراعيين وحراس ومستخدمين

فرص عمل ولكن!

مديرية زراعة السويداء بحاجة إلى 54 عاملاً، وزراعة الحسكة تريد تعيين 209 عمال، تربية الحسكة بحاجة إلى مدرسين، مشفى جراحة القلب الجامعي يبحث عن عاملين، مشفى درعا بحاجة إلى 42 عامل وصحة حماة بحاجة إلى 250 عامل مؤقت وغيرها من المؤسسات التي تبحث عن اليد العاملة.

تمتلئ الصحف ووسائل الإعلام المحلية بإعلانات عن حاجة المؤسسات العامة إلى التعاقد مع عاملين من الفئات المختلفة من الأولى وحتى الخامسة بصفة مؤقتين أو التوظيف بصفة مثبتين. وتبين الأرقام الواردة أعلاه والمنشورة رسمياً في وكالة سانا للأنباء والصحف المحلية عن حجم الأرقام المطلوبة توظيفها في مختلف مؤسسات القطاع العام. على سبيل المثال يعمل في مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في

د. جميل: كلمة السوريين في



أجرت مجلة صور الحوار التالي مع الدكتور قدري حول الحرب والمفاوضات والدستور السوري المستقبلي، وغيرها من القضايا التي تشهدها الساحة السورية. الحوار المنشور بتاريخ 7-8-2018 تنشر منه قاسيون المحاور التالية:

■ حاوره: كمال أوسكان

● لنبدأ من منصة موسكو التي ينزاسها الدكتور قدري جميل، والتي تشكلت في 2014 بعد مؤتمرات ولقاءات عقدت في موسكو. هل تعرفنا بها أكثر؟ ما هي رؤيتها للقضية السورية، وما هي القوى السياسية التي تضمها، ومكانتها في الحياة السياسية في سورية؟

تضم منصة موسكو مجموعة من القوى والأحزاب هي حزب الإرادة الشعبية الموجود في كل المحافظات السورية، ومجلس العشرات العربية الذي قدم وحده 2500 شهيداً في مواجهاته مع داعش، وكذلك تيار طريق التغيير السلمي، والتيار الثالث لأجل سورية، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وتجمع سورية الأم، والحزب الوطني الديمقراطي. القوى الممثلة في منصة موسكو هي بشكل أساسي قوى جبهة التغيير والتحرير التي تبنت منذ السنة الأولى من الأزمة - الحوار سبيلاً ومخرجاً، ورفضت التدخل الخارجي والعنف بأشكاله المختلفة.

تميزت هذه القوى أنها رفعت نداءً للامم المتحدة لم يوقعه كل المشاركين من المعارضة بل أغلبيتهم، وطالبت فيه باستعادة مسيرة جنيف وتطبيق بيان جنيف، وشكل الموقعون على هذا النداء لجنة متابعة أصبحت تعرف مجازاً بمنصة موسكو مع أن كل المشاركين فيها من قوى موجودة في سورية. ووقفت هذه القوى ضد الانقسام الوهمي بين موالاة ومعارضة، وتمسكت بأن مصلحة أكثر من 90 بالمئة من الشعب السوري هي مصلحة واحدة بالصد من مصالح قلة قليلة من الفاسدين الكبار وتجار الحروب الموجودين في النظام والمعارضة على السواء، وشكلت نوعاً جديداً من المعارضة مختلفاً كلياً عن ذلك الذي جرى

ترويجه خلال التسعينيات وبداية الألفية، «على غرار المعارضة العراقية»، حيث كانت وصفة المعارضة أنها تكون معارضة بقدر ما تستدعي التدخل الخارجي وبقدر ما تتماهى مع الطروحات الغربية.

على العكس من ذلك ظهرت في سورية معارضة وطنية تعمل لتغيير النظام تغييراً جذرياً عميقاً بكل الاتجاهات، وترفض التدخل الخارجي وتقف ضده حتى النهاية، وتمسك بموقف وطني صلب ضد الكيان الصهيوني وضد القوى الغربية الاستعمارية. الطرح السياسي الذي يثبت الواقع صحته يعزز مواقع القوى التي تطرحه، وهذا بالضبط ما يحصل مع منصة موسكو.

● مشاركة السوريين في المؤتمرات والمفاوضات من أجل وقف الحرب والافتتال، وإيجاد حل سياسي في سورية مرهونان لإرادة قوى إقليمية ودولية. إلى أية درجة يمكن لهذه المفاوضات أن تثمر بنتائج تخدم مصلحة السوريين؟

كما قلت سابقاً، طبيعة الصراع الدولي والإقليمي تتجه نحو تصفير محصلة قوى التدخلات، وبهذا المعنى فإن كلمة السوريين في شؤون بلدهم ستصبح هي الأعلى، والقرار 2254 الذي يمثل إرادة ومصصلحة الدول الصاعدة، يضمن هذا الحق للسوريين بشكل لا لبس فيه.

● انضمت منصة موسكو إلى الهيئة العليا للمفاوضات رغم وجود خلافات كبيرة بين الكتلتين. هل تعتقد أنكم قادرين على بناء رؤية مشتركة للحل السياسي في سورية؟ نحن لم ننضم إلى الهيئة العليا للمفاوضات، الهيئة العليا للمفاوضات أصبحت من الماضي؛ ما جرى هو أن منصات المعارضة الثلاث المذكورة في القرار 2254 «موسكو-

القاهرة- الرياض) اتفقت على تشكيل هيئة المفاوضات السورية لتشكيل وفد واحد للمعارضة، وقدمننا بذلك تنازلاً كبيراً بما يتعلق بنسب التمثيل، وكان هدفنا من ذلك هو الوصول إلى المفاوضات المباشرة مع النظام، والتي لا مخرج دونها. ورغم تشكيل الهيئة إلا أننا حافظنا على استقلالنا السياسي الكامل، وكثيراً ما يجري نقاش وأحياناً صدام مع مواقف تتخذها كتل ضمن الهيئة، وتحاول فرضها على الهيئة ككل، وجزء من هذا النقاش قد خرج للإعلام. وأثبتت الوقائع أن تشكيل هذا الوفد الواحد ليس كافياً للوصول إلى الحل، خاصة أن التوجه المتشدد وخاصة لدى الائتلاف والفصائل يسلب الهيئة وظيفتها التفاوضية ويحاول زجها طرفاً سياسياً ضمن الصراع الدولي والإقليمي. ولذلك فإن خطوات عدة قد اتخذت لإصلاح هذا العطل، من بينها استمرار مسار أستانة وعقد مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي وما نتج عنه.

في ما يتعلق بالرؤية المشتركة، فهي القرار 2254، لا أكثر ولا أقل، ودون اجتهادات؛ هذا القرار كاف أساساً للتفاوض المباشر، أما محاولة البحث عن رؤى سياسية مشتركة فهي مسألة مستحيلة ولا داعي لها أساساً...

● ضمن هيئة التفاوض السورية، ما نقاط الالتقاء التي تجمعكم مع تجمع تيار قمع، وتيار الغد- أحمد الجربا؟ وهل من الطبيعي أن تقدموا الأسماء المرشحة مع كلا التيارين في وقت أنتم تمثلون منصة موسكو في الهيئة، والجربا جزء من منصة القاهرة، علماً أن جميع المنصات كانت قد توصلت للاتفاق في اجتماع الرياض 2 حين شكلت وفداً موحداً للمعارضة؟

ما يجمعنا مع تيار قمع ومع تيار الغد هو على الأقل أننا جميعاً شاركنا في مؤتمر سوتشي الذي أقر بيانه الختامي تشكيل اللجنة الدستورية، في حين أننا كنا الوحيدين ضمن هيئة التفاوض الذين شاركنا في سوتشي، رغم أن آخرين كانت لديهم الرغبة لكنهم لم يشاركوا في نهاية المطاف. إضافة إلى ذلك فإن الهيئة لم تقدم قائمة مرشحيتها حتى اللحظة

نتيجة تعطيل يقوم به مكونان، هما: الائتلاف والفصائل، رغم أن أربعة مكونات من أصل ستة تدفع باتجاه تسليم القائمة، لكن المكونين المعطلين يأخذان الهيئة رهينة لهما، ويعطلان تسليم القائمة.

بكل الأحوال، موقفنا هو أن تمثيل المعارضة ضمن اللجنة الدستورية يجب أن يكون شاملاً ولا يقضي أحداً لأن مسألة بحجم الدستور الذي سيؤثر على حياة السوريين لسنوات طويلة قادمة، يجب أن تتم بأوسع مشاركة ممكنة دون إقصاء أو استثناء أحد. ومن ناحية أخرى فإن مختلف القوائم التي يجري تقديمها هي قوائم مرشحين لعضوية اللجنة وليس قائمة أعضاء حكماً، لذا لا مانع من وجود عدة قوائم، وعملية الاختيار ستتم من خلال التشاور والتوافق بين الدول الضامنة من جهة وبالتشاور مع دي مستورا من جهة أخرى ومع الأطراف السورية أيضاً.

● الحديث حول تشكيل لجنة لصياغة أو تعديل الدستور، وفي موازاة ذلك تجري معارك قوية على الأرض السورية على الرغم من وجود اتفاقات مناطق خفض التوتر. إلى أي حد يمكن أن تساهم صياغة الدستور في إيقاف دوامة العنف؟

الدستور هو أحد المداخل الرئيسية لتحديد شكل الدولة السورية المقبلة، بما في ذلك طريقة فصل السلطات وتوزيع الصلاحيات، والأهم، هو: تحديد طريقة حكم الشعب لنفسه؛ ولذلك فإن العمل على المسألة الدستورية هو جزء مهم من عملية التغيير المطلوب، وهو أحد بنود القرار 2254. أي: أن العمل على الدستور هو فعلياً البدء بعملية التغيير المطلوبة.

● سورية كانت دولة شديدة المركزية يحكمها حزب أخضع المجتمع والدولة لحكمه، بعد سبع سنوات من الحرب والدمار، كيف يجب أن تكون سورية وفق رؤيتكم في دستورها الجديد؟

المركزية الشديدة لعبت دوراً مهماً بالمعنى التاريخي في سورية حيث أنجزت مرحلتها الأولى بتوسيع قطاع الدولة وزيادة دور

شؤونهم ستصبح الأعلى

يمكن أن يتم إلا على أساس التفاهم الأخوي بين شعوب هذه الدول، بما يضمن مصالحها جميعها، وبالضد مما كان سائداً حتى الآن حيث تستخدم حكومات هذه الدول إضافة إلى الدول الغربية المسألة القومية لضرب الشعوب ببعضها ولاستمرار نهبها واستلاب حقوقها. لدينا عدد كبير من الملاحظات والانتقادات على قوات سورية الديمقراطية، لكن الدور الذي لعبوه في محاربة داعش هو دور مهم وقدموا خلاله تضحيات كبيرة، ونحن نصر على حقهم في المشاركة الفاعلة ضمن العملية السياسية ككل، وضمن اللجنة الدستورية خاصة.

● وماذا عن الدور التركي؟

الدور التركي عموماً هو دور سلبي، ونحن ندين الاحتلال التركي لعفرين. رغم ذلك فإن اشتراك تركيا ضمن مسار أستانة ثم في سوتشي هو أمر إيجابي يحمل إشارات عن إمكانية استدارة تركية بعيداً عن الغرب، وإن كانت هذه العملية لا تزال في بداياتها وستأخذ وقتها، والمصلحة الطبيعية لتركيا هي عكس سلوكها طوال القرن الماضي تقريباً، أي: أن مصلحتها هي مع الدول المجاورة لها ومع دول الشرق وليست مع الغرب.

النهوض بالاقتصاد السوري بعد الحرب



صرفها لإعادة الإعمار.

المورد الثاني، هو: العمل مع الأصدقاء الذين يسمح وضعهم المادي بذلك، وأقصد بالدرجة الأولى بلدان بريكس وخاصة الصين والهند وروسيا، هذه البلدان لديها إمكانيات كبيرة ويجب إعطاؤها الإمكانيات اللازمة لتعمل في إعادة بناء سورية. المورد الثالث، هو: المورد الذاتية لسورية. سورية بلد غني جداً لكنه غير مستفيد من موارده لأن عمليات الفساد والنهب التي كانت تجري تاريخياً كانت تهتم بقطاعات سريعة الريح، وتهمل الاستثمار على تصنيع المواد وخلق القيم المضافة. المطلوب هو خريطة استثمارية مدروسة جيداً ترفع العائد في التوظيف الاستثماري الذي يجب أن يجري، ويمكن أن يتاح للاستثمارات العمل على أساس هذه الخريطة مع شروط معينة تحافظ على السيادة السورية والاستقلال الوطني، هذه هي رؤيتنا لموارد إعادة الإعمار.

في ما يخص المرحلة بعد إعادة الإعمار، وكيف يجب أن يكون البناء الاقتصادي، فهذا متعلق بالحلول السياسية وكيف ستحسم، لأن البناء الاقتصادي لا يمكن أن يكون محايداً هو إما لمصلحة الفقراء المظلومين أو لمصلحة الأغنياء الذين كانوا يستفيدون قبل الحرب واستفادوا خلالها ويريدون أن يستمرروا بالاستفادة بعد الحرب. هناك في نهاية المطاف برنامجان سيتصارعان على استئصال قلوب وعقول السوريين، نحن لدينا برنامجنا، برنامج اليوم الأول بعد الأزمة لحل كل القضايا الكبرى التي تنتصب أمام بلادنا وأمام شعبنا.

أفضل القول: إن روسيا هي الأقرب بسياساتها لمصلحة السوريين؛ ما تريده روسيا، ومصلحتها العميقة، هي تطويق النزعة الحربية الأمريكية وإخماد حرائقها، وفي الخاص السوري فإن هذا الأمر يستلزم أمرين: الحرب على الإرهاب، والحل السياسي على أساس القرار 2254، والذي يسمح للشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه، ويسمح تالياً بتحقيق استقرار حقيقي في سورية، وهذا هدف استراتيجي وجيوسياسي بالنسبة لروسيا.

● ماذا عن القضية الكردية في سورية؟

القضية الكردية هي قضية محقة، وحلها يتم على مستويين، ضمن الإطار السوري يبدأ الحل عبر الحل السياسي وتطبيق 2254 وصياغة دستور يضمن الحقوق الثقافية والحقوق المدنية الكاملة للكرد السوريين ويضمن لهم كما غيرهم من السوريين تنمية حقيقية وعادلة في مناطقهم وإمكانية رقابة ومحاسبة جديّة على أجهزة الدولة بحيث تعمل لمصلحة أغلبية الناس بعيداً عن الفساد والمحسوبيات والتمييز بأشكاله المختلفة. على المستوى الكلي، فإن حل القضية الكردية في البلدان الأربعة التي يتواجد فيها الكرد لا



● خلقت الأزمة السورية استقطاباً حاداً بين المكونات السورية أشبه بالحرب الأهلية، كما أنها أظهرت صراعاً آخر بين تيارين على الساحة السورية بعد سيطرة قوى إسلامية متشددة على المشهد في المناطق التي خضعت لسيطرة المعارضة، وغياب شبه تام لقوى علمانية وديمقراطية. كيف ننظرون إلى هذا التحول لصالح الإسلاميين؟

في مراحل الأزمات، ومراحل الحراك الشعبي الواسع، لا يعلق الناس أهمية كبيرة على «اليافطات» الأيديولوجية العريضة التي ترفعها القوى السياسية، أي: أنهم لا يهتمون كثيراً هل هذه القوة قومية أم شيوعية أم إسلامية، ما يهمهم حقاً هو الموقف الملهم لها مما يجري على أرض الواقع، ما يهمهم هو البرامج والحلول العملية لمشاكل حياتهم. وإذا نظرنا للوحة السورية نجد اختلاطاً هائلاً ضمن التيارات الأيديولوجية في مواقفها السياسية، حيث يوجد بين العلمانيين من يرى الولايات المتحدة حليفاً له، ويوجد العكس، كذلك الأمر مع الإسلاميين والقوميين والشيوعيين. جوهر المسألة: إن الفضاء السياسي القديم المتشكل في خمسينيات القرن الماضي قد انتهى، ونحن أمام ولادة فضاء سياسي جديد، تتقدم ضمنه القوى التي تقدم برامج حقيقية للخروج من الأزمة ولليوم الأول بعد الأزمة، وذلك بغض النظر عن «الطربوش» الأيديولوجي الذي تلبسه.

ظهرت في سورية معارضة وطنية تعمل لتغيير النظام تغييراً جذرياً عميقاً بكل الاتجاهات وترفض التدخل الخارجي وتقف ضده حتى النهاية

● هل يمتلك أي تيار أو قوى سياسية في سورية مشروعاً وطنياً يستطيع من خلاله استقطاب السوريين وخلق أرضية لبناء سورية جديدة؟

نزعم أننا نمتلك برنامجاً وطنياً شاملاً لليوم الأول بعد الأزمة، سياسياً واقتصادياً-اجتماعياً وثقافياً، ملامحه الأساسية تتلخص في ثلاثة شعارات: «السلطة للشعب، الكرامة للوطن، الثروة للجميع»، وعند أول انتخابات حرة قادمة سنصارع لإقناع السوريين ببرنامجنا، ولتطبيقه بعد ذلك.

● ماذا تريد روسيا من سورية؟

الدولة في مختلف المجالات، ولكن بعد ذلك تحولت إلى عائق للتطور السابق خاصة في أوائل التسعينيات، وأرادت المراكز الرئيسية الحفاظ على دورها وصلاحتها رغم انتهاء الضرورة التاريخية لذلك بغرض نقل الموارد من الأطراف نحو المراكز الأساسية لتعظيم النهب، وجرى تهميش تنمية الأطراف، وتهميش الاستثمار فيها، رغم أنها تسهم بالقسم الأكبر من الناتج الوطني. سورية الجديدة يجب أن تكون مزيجاً من المركزية السياسية واللامركزية الإدارية، بحيث يجري توزيع الموازنة الاستثمارية بشكل مناسب وعادل على جميع أنحاء سورية، والأهم، هو: أن نصل إلى مجالس شعب محلية منتخبة مباشرة وعلى أساس نسبي من المناطق وقابلة للعزل بأي وقت يرى فيه الناخبون أن المنتخبين لم يلتزموا بوعودهم، وأن تكون هذا المجالس أداة الرقابة المباشرة للناس على أجهزة الدولة في مناطقها.

على المستوى الكلي ينبغي تعزيز المركزية السياسية في المجالات الأساسية الكبرى، الخارجية، الدفاع، البنك المركزي، السياسات الكبرى الاقتصادية والمالية، لضمان وحدة البلاد.

النموذج الجديد للمركزية وطريقة توزيع الصلاحيات للأطراف مسألة تحتاج إلى بحث جدي ضمن الدستور، نحن لدينا تصور متكامل حول هذه النقطة، وسنطرحه حين يبدأ نقاش هذه المسألة.

● إذا ما اتفقت الأطراف السياسية حول التغييرات أو التعديلات، هل بالإمكان فرضها على السوريين في ظل الانقسام الحاد الذي يعيشه المجتمع السوري؟ هل «سورية موحدة» ما تزال ممكنة؟

سورية موحدة هو الاحتمال الوحيد الممكن، فالأساس أن التوازن الدولي لن يسمح بتقسيم سورية، وأن السوريين أنفسهم لا يرغبون بتقسيم بلدهم. ولن يفرض شيء على السوريين فرضاً، إذ ستمر التغييرات والتعديلات عبر استفتاء شعبي وعبر انتخابات حرة.

بوتين - ترامب... فلنوسع دائرة البيكار!



يدور كلام كثير وتوقعات كثيرة حول لقاء بوتين- ترامب المرتقب يوم 16 من الشهر الجاري في هلسنكي، ويحتل الحديث عن طبيعة التوافقات المتوقعة حدوثها حول سورية، الموقع الأول ضمن التوقعات.

■ مهند دليقان

أمريكي» تم إعطاؤه لروسيا لكي تدخل على خط الأزمة السورية، بما يعني الحديث عن معلم وصانع لا يقدم على خطوة دون رضى معلمه.

بكل الأحوال، فإن ما نزعمه في المقابل، أن مرحلة التساوي بين الفوتين، ليس كدولتين متقابلتين، بل كمشروعين وكتحالفين دوليين، قد باتت من الماضي؛ من الماضي القريب نسبياً، نعم... ولكن من الماضي. ولهذا إثباتاته الاقتصادية والعسكرية والسياسية، التي سبقت الإشارة إليها مراراً في مقالات وأبحاث عدة نشرتها قاسيون، ناهيك عن أبحاث ومقالات لشخصيات غربية معروفة، من أمثال: ليندون لاروش وديفيد هارفي وحتى جورج سوروس! وعليه، فإن المتقابلين ليسا متساويين، ما يعني أننا لسنا أمام «مقايضة».

من جانب آخر، فنحن لسنا أيضاً أمام حالة «استسلام بلا قيد أو شرط»، فالولايات المتحدة وحلفها لم يخسروا بالضربة القاضية، في هذه النقطة، ربما تنفع العودة للتاريخ لا لاستنساخ عبره، بل لمعارضتها بالجديد: ففي الحربيين العالميين الأولى والثانية، ما جرى هو انتصار ساحق لحلف على آخر، ولم يكن للمهزوم رأي في الاتفاقات الناجمة عن الحرب. اليوم، وبوجود السلاح النووي، وبالغياب شبه التام لاحتمال الحرب المباشرة، فإن الهزيمة ستكون بالنقاط، والاتفاقات التالية للمعركة/المعارك، ستكون «اعترافاً بالأمر الواقع، والاستفادة من أن الانهيار الكلي لم يحدث لتحصيل بعض

قبل أن ندلي بدلونا ضمن «بورصة التوقعات»، لا بد من وضع بعض نقاط العلام حول «التوقعات الأخرى»:

أولاً: الافتراض أن الملف السوري سيكون الملف الوحيد على الطاولة، بتعقيدهاته المختلفة، افتراض خاطئ بالضرورة، فكلتا الدولتين تتعاملان مع الكرة الأرضية بأكملها كساحة عمل واحدة، وهذا لا ينفي طبيعة الحال أن في هذه اللوحة نقاطاً أكثر حساسية وراهنية من غيرها، لكن حتى وفقاً للكلام عن الحساسية والراهنية، فإن لدينا إلى جانب الملف السوري ملفات عديدة أخرى: كوريا الشمالية، وأكرانيا، اتفاقية التجارة الحرة ومصيها، طبيعة العلاقة بين روسيا وأوروبا، وخاصة دول أوروبا الشرقية والدرع الصاروخي للنااتو... وغيرها.

ثانياً: التوقعات المبنية على فكرة «المقايضة»: «أي: أسلمك الملف X وتترك لي بالمقابل الملف Y»، ليست خاطئة بالكلية، ولكنها مع ذلك تحمل في طياتها سوء فهم عظيم! فالمقايضة (حتى وفقاً لارسطو) تعني: تبادل بين متعادلات، بين أشياء متساوية القيمة، وتفترض تالياً مواقع متساوية لطرفي المقايضة. الافتراض الأخير (تساوي طرفي المقايضة، أي: تساوي الروسي والأمريكي) هو بحد ذاته تقدم في الطرح لا ينبغي التقليل من شأنه، فكثيرون ممن يتحدثون اليوم عن المقايضة، كانوا بالأمس، وبعضهم حتى اليوم، يتحدثون عن «ضوء أخضر

سنرى بوضوح أن استمرار الكيان بشكله الراهن بات أقصى أمنيات هذا الكيان؛ فالحل السياسي السوري لن يقتصر على وقف التدخلات الخارجية وخروج جميع القوات الأجنبية، بل سيمتد لاستعادة الجولان السوري المحتل، لذلك - وكما يقال - فإن كيان الاحتلال «يتوضأ باللبن»...

أخيراً

من المفيد أن نتذكر جيداً، ولدى توسيعنا دائرة البيكار، أن أزمة الولايات المتحدة مع كوريا الشمالية، قد جرى حلها بواسطة روسية- صينية... ما هو المقابل؟

الشروط... هذا بالضبط ما نعتقد أنه وضع الولايات المتحدة ضمن اللقاء المقبل بين بوتين وترامب.

تُرّهات بالجملة

بين التحليلات الخلية التي يجري تسويقها، أن الكيان الصهيوني مستفيد أساسي ولاعب أساسي ضمن «الاتفاق السوري» بين الولايات المتحدة وروسيا... واقع الحال أن حالة الكيان الراهنة هي كمن يريد سلته بلا عنب، لأننا إن وسعنا دائرة البيكار لنرى طبيعة التوازن الدولي بشكله الشامل، وانتصار النقاط لروسيا وحلفائها،

الحل والثوابت السورية

سياسات وشعارات عامة، بل هي قبل ذلك إجراءات ملموسة مضادة لمشروع الفوضى الأمريكي بالمعنى العسكري والسياسي عبر الهجوم على جبهة الحل السياسي، وإستراتيجياته، واستكمال محاربة الإرهاب، الانفكاك عن السياسات الاقتصادية الليبرالية المدمرة، والتغيير الوطني الديمقراطي.

عنصر الزمن

إن تشابك القضايا الدولية، ومستوى التدخل الإقليمي والدولي في البلاد، ودرجة التعقيد الداخلي واستخدام الولايات المتحدة سياسة الابتزاز تجاه القوى الدولية كلها، بما فيها مع حلفائها، يساعد على بقاء الأزمة السورية باستمرار ساحة للمساومة، لاسيما وأن الإدارة الأمريكية قررت مؤخراً الانفتاح على موسكو، وبحث الملفات العالقة كلها حسب تصريحات دبلوماسيين الطرفين، فرغم أن الاتجاه العام في سير الأزمة السورية، بات محدد، ولا يخدم سياسات الفوضى الخلاقة، إلا أن ذلك لا يلغي قدرة قوى العالم القديم ولو بشكل مؤقت على اللعب، من خلال ما تبقى من أدوات لديها، وخطط الأوراق مجدداً، والاستفادة من التراكم الذي شكلته حالة العرقلة المزمنة، ومن هنا، فإن الإقدام على تنفيذ القرارات الدولية، والإسراع بهذا الاتجاه، واختصار الزمن بات عنصراً أساسياً في تجاوز الأزمة، التي لا تحتمل التأجيل في ظل اضطراب واشتغال إلى العودة إلى حلبة التفاوض.

أوضاع بلدان المنطقة، فإن إحدى المهام الجدية أمام الوطنيين السوريين الحفاظ على هذه الميزة المطلقة، لا بل وتعميقه وزيادة دوره، وهو ما لن يكون إلا من خلال الانخراط في الحل السياسي التوافقي على أساس القرار 2254 الذي يستند على كل عناصر استمرار هذا الدور، وتعميقه، وزيادة فعاليته حسب منطوق القرار نفسه، وبنفس الوقت يشكل امتداداً لتيار دولي صاعد يعزز موقعه باستمرار في سياق الصراع على أفق تطور الوضع الدولي.

فالقطب الدولي الصاعد، من حيث كونه يحارب على جبهة الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والالتزام بالاتفاقات والمواثيق الدولية، والحفاظ على سيادة البلدان والدول، فإنه موضوعياً يصبح عاملاً مساعداً في الحفاظ على الثوابت الوطنية الموضوعية لعموم بلدان الأطراف ومنها: سورية.

من هنا، يمكن القول: بأن المصالح الوطنية السورية، تتقاطع تماماً مع اتجاه تطور الوضع الدولي عبر زيادة دور القوى الصاعدة، رغم كل المشاريع المطروحة، لذا فإن الانخراط الكلي في هذه العملية التاريخية أي: مشروع القوى الدولية الصاعدة، إحدى الضرورات الوطنية السورية، مع الإشارة إلى أن الثوابت الوطنية واستعادة السيادة كاملة غير منقوصة، مع العلم أنها في عالم اليوم وتحديداً في الظرف السوري، لم تعد مجرد



مكونات الهوية الوطنية السورية، وأحد أركان وجود الدولة السورية، وعليه لاجل لحياد السورية في المعادلة الإقليمية، وعلى الرغم من حالة المد والجزر، في فعالية هذا الدور خلال المراحل التاريخية السابقة، إلا أنه بقي حاضراً تبعاً للتوازنات الإقليمية والدولية. وفي ظل الترتيبات المعلنة التي تسوق حول

كما أن الدور الإقليمي التاريخي بدوره معطى ثابت، منذ تشكلت الدولة السورية، لم يرتبط لا بنظام أو معارضة، فهذا الدور يكاد يكون من المكونات الموضوعية لوجود سورية نفسها كدولة، وخصوصاً في الموقف من القضية الفلسطينية، وتحرير الأراضي السورية المحتلة، وهو ما جعلها تقليدياً وطنياً سورياً عبر التاريخ وأحد

تعتبر استعادة السيادة السورية والحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، نقطة الاستناد الأساسية التي تنطلق منها، وتنفرع عنها كل القضايا الأخرى. وهي التي يجب أن تكون النتيجة النهائية والمنطقية لأي حل، في الأزمة السورية.

83 عاملاً ينتظرون قرار التعيين في السويداء

عمال المخابز الآلية في السويداء الذين نجحوا في مسابقة اختبار عمال المخابز ما زالوا ينتظرون الموافقات لدى الجهات المعنية لتحويل عقود عملهم من مؤقتة إلى سنوية، ويسألون: ما مصير عقودهم؟ فقد مضى على موعد نجاحهم في الاختبار أكثر من عام فهل سنبقى نتيجة اختبارهم قانونية؟

■ وائل منذر

على الوعد ياكومون

ترك العديد من هؤلاء العمال وظائفهم بسبب عدم قيام الإدارة العامة للمخابز بمتابعة أمورهم وبقي عدد محدد منهم على خطوط الإنتاج، فما مبرر التأخير في قرار تحويل عقود العاملين الناجحين في اختبار الوزارة من مؤقتة إلى سنوية، علماً أن موعد الاختبار كان في 2017/5/13 والضرورة تقتضي الإسراع بتحويل عقود هؤلاء العمال لضمان سير العمل في ظل النقص الكبير في اليد العاملة، والذي ينعكس سلباً على العملية الإنتاجية من حيث التلف الصناعي واستهلاك مادة المازوت ونوعية الإنتاج، لعدم وجود عمال لتشغيلهم بسبب قلة الراتب وحرمان المؤقتين من التعويض المعيشي والذي جرى إقراره على دفعتين ليصل المبلغ إلى 11 ألفاً و500 ل.س. علماً أن هؤلاء العمال يطلب منهم الاستمرار في العمل وعدم التوقف رغم عدم إشراكهم بالتأمين الصحي الشامل من دون رفع حوافز عملهم.

وقد جرت مخاطبة الجهات المعنية بدءاً من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة التجارة الداخلية واتحاد نقابات عمال ونقابة الصناعات الغذائية، للعمل على إبرام عقود سنوية لكل العاملين في المخابز بدلاً من عقود ثلاثة شهور أسوة بعمال شركة الإسمنت في طرطوس من دون المرور بالورقيات والإجراءات الروتينية.

وكشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن إعداد مشروع قانون يقضي بمنح عمال المخابز والمطاحن والصوامع خمسين بالمئة من طبيعة العمل على الراتب الحالي، وأوضح أن الوزارة منحت العاملين في المخابز التأمين الصحي للمؤقتين والمؤقتين والمياومين، وتم تحويل عقود معظم المياومين في المخابز من عقود يومية إلى سنوية.

زيارة قاسيون للمخابز

التقت قاسيون ببعض العمال في مخابز السويداء الأول والثاني وشهبا للوقوف على حقيقة معاناتهم وسماع مطالبهم

إحدى العائلات أشارت إلى أنها تعاني من الضغط الكبير في العمل مبيبة أنها لا تستطيع التغيب جراء نقص العمال، وفي أحيان كثيرة تسير الخط لوحدها ضمن الوردية الواحدة.

ما ذكرته هذه العاملة أكدته عاملة أخرى تعمل منذ سنتين بعقود مياومة على خط الإنتاج في مخبز السويداء الآلي الأول، حيث تعرضت لمشاكل صحية نتيجة ضغط العمل داعية إلى منح العمال المياومين تعويض المعيشة.



الصحي الشامل، كما أكد التنظيم النقابي على ضرورة منح عمال المخابز طبيعة عمل 100% والصل الغذائية، وتعويض اللباس أسوة بباقي القطاعات، وتعديل أسعار الوجبة الغذائية، بما يتناسب مع أسعار السوق وفصل العمل الإضافي عن أيام العطل والأعياد، وإعطاء العمال ساعة طوارئ، وصرف طبيعة العمل والاختصاص لمستحقها، وتأمين وسائل نقل للعمال، عملاً بالنظام الداخلي للشركة، ومنح العمال المياومين تعويض غلاء المعيشة، وإلغاء حرمانهم منها.

1- الإسراع بتثبيت العمال المؤقتين والبالغ عددهم 83 حيث تم إخبار العمال من تاريخ 2017/5/13 أنهم تم تثبيتهم وحتى تاريخية لم يتم استكمال أوراق التثبيت.

2- الاستفادة من المساحات الأرضية الواسعة في المخابز الآلية بما يعود بالفائدة على الإنتاج والعمال.

3- تعيين عمال جدد لتعويض النقص الكبير في اليد العاملة.

4- إعداد دورات تأهيل للعمال بصفة العجان وذلك لقلّة الخبرة وتحسين نوعية جودة الرغيف.

5- زيادة الأجور بما يوازي تكاليف المعيشة، ولمنع تسرب العمال بسبب الرواتب الهزيلة.

6- مطالب العمال قديمة وتجسد معاناة عمال المخابز الآلية كافة في السويداء وأن الوعود والنوايا الحسنة والخطب من قبل وزراء ومدراء عامين زاروا محافظة السويداء لا تملأ الأمعاء الخاوية التي لا زالت تنتظر، ولغاية هذا التاريخ لا جديد، وعلى رأي العمال الذين تحدثوا لقاسيون «أسمع جعجة ولا أرى طحناً».

أحد الإداريين في مخبز السويداء الأول تحدث لقاسيون قائلاً: إن كل عامل على خط الإنتاج في المخبز يقوم بجهود أربعة عمال، مما يؤثر على الأداء ويزيد من الإصابات والأمراض داعياً إلى سد النقص لتفادي تسرب الكثير من العمال الحاليين وخاصة المياومين منهم.

إداري آخر في مخبز شهبا الآلي أكد: إن نقص العمالة واضح في المخبز الذي ينتج يوميا نحو 16 ألف ربة ما ينعكس سلباً على نوعية الخبز ويؤدي إلى زيادة نسبة التالف من المنتج وهدر المحروقات.

ويرى عمال وإداريون في فرع الشركة العامة للمخابز الآلية العامة بالسويداء أن الحل يتطلب الإعلان عن مسابقة كون أغلب الناجحين بالاختبار الذي تم العام الماضي ولم تسو عقودهم بعد هم من العمال المياومين الموجودين حالياً بالعمل، وأكدوا أن عمال المخابز يبذلون أقصى الجهود وبشكل يفوق طاقتهم لإيصال رغيف الخبز للمواطنين وذلك رغم الصعوبات التي تعترضهم، ويبلغ إنتاج المخابز الآلية «السويداء الأول والثاني وشهبا» نحو 54 طناً يومياً وهي تشكل نحو 75 بالمئة من إنتاج المخابز الآلية العامة بالسويداء.

مطالب نقابية

أكد التنظيم النقابي على ضرورة إدراج عمال المخابز ضمن الأعمال الشاقة والخطرة بسبب زيادة وكثرة الأمراض السرطانية والتنفسية، بسبب استنشاق غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق مادة المازوت، وتعرضهم للحرارة المرتفعة التي تتجاوز 50 درجة في صالات الإنتاج، وضرورة إشراكهم بمظلة التأمين

إن التثبيت مع راتب قليل لن يحسن الواقع ويخرج الزير من البير

طالب أحد العمال بتثبيت العمال المياومين وتحسين واقعهم المعيشي وزيادة الحوافز المقدمة لهم بما يتناسب مع جهودهم المبذولة.

أحد الفنيين علق قائلاً: لا تختلف هموم عمال المخابز على ساحة المحافظة التي تبدأ من راتب الـ 16 ألف الذي لم تضيف له أية زيادة إلا تعويض الطوارئ، ويتم خصم ضريبة وتأمينات من هذا الراتب الهزيل الذي لا يقوى على رد نيران تجار وإرهابيي الأزمة وأسعارهم الحرة.

أشار فني آخر: معاناتنا كبيرة، ونسمع وعوداً كثيرة لكنها تذهب مع الريح ولازلنا ننتظر، إن التثبيت مع راتب قليل لن يحسن الواقع ويخرج الزير من البير، من حقنا أن نعيش، وزيادة الرواتب حق لنا وليست صدقة أو مكرمة من أحد، وخاصة أننا نعمل لأكثر من 16 ساعة كون الفني مطلوباً منه مراقبة وإصلاح الخط، وفي المخبز خطان لا ينتهي من خط حتى ينتقل للآخر، بالتالي العمل متواصل في وردية الليل، ولا يختلف كثيراً الحال بالنسبة لوردية النهار، وبالنسبة لي فأنا خريج معهد تقانة، وهذه الفرصة الوحيدة للعمل التي توافرت لدي.

حدثتنا عاملة فنية مياومة قائلة: غرمت بثمانية آلاف ليرة حسمت من راتبي في أحد الشهور الماضية بسبب خلل حصل وليس لي يد فيه، فعدد العمال الموجود غير كاف وعليه لا يمكن تدارك الخلل، وتمت معاقبتي بسبب الإهمال يعني «فوق الموت عصة قبر» وهناك نقص في العمالة ونحن بحاجة ماسة لعدد إضافي من العمال فقد تم تثبيت 12 عاملاً مياوماً ونحتاج 12 عاملاً آخر لاستكمال العدد اللازم.

التعويضات حق وليست «رفع عتب»



شكّلت لجنة إعادة الإعمار منذ عام 2012، وذلك بموجب قرار من رئيس مجلس الوزراء، وقد عهد لها حسب قرار تشكيلها، بمهمة الموافقة على صرف قيمة التعويضات المستحقة عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات الخاصة للمواطنين غير المؤمن عليها في المحافظات نتيجة الأعمال الإرهابية، وذلك وفق جداول معدة ومدروسة من قبل اللجان الفرعية في جميع المحافظات، وفق الأسس والنسب المعتمدة للتعويض من قبلها.

■ عاصي اسماعيل

الطلبات المقدمة من المواطنين من أجل الحصول على التعويضات، وبحسب إعلان وزارة الإدارة المحلية، يجب أن ترفق ببعض الثبوتيات، منها: ضبوط الشرطة المنظمة أصولاً- وثائق ملكية الممتلكات المتضررة- البطاقة الشخصية، على أن تقدم هذه الطلبات عن طريق اللجان الفرعية المشكلة لهذه الغاية في المحافظة المعنية.

وقد جرى صرف بعض التعويضات، لبعض المتضررين في بعض المحافظات، خلال السنوات السابقة، لكن تم التوقف عن الصرف بعد ذلك.

توضيحات إضافية

في توضيح لآلية الحصول على تعويض الأضرار، تناولت وسائل الإعلام نقلاً عن أحد أعضاء اللجنة الفرعية لتعويض الأضرار في محافظة دمشق مؤخراً، أنه:

في البداية يجب تنظيم ضبط شرطة. يجب إثبات الملكية (طابو أخضر- حصص سهمية في مناطق مخالفات- حكم محكمة مع تصريح مختار الحي و 2 من الشهود- بالإضافة إلى إحدى وثائق المرسوم 40 لعام 2012، وهي عبارة عن إيصالات ماء أو كهرباء أو صور فضائية، أو أي شيء يثبت وجود منزل على أرض المتضرر).

مع صورة للهوية. يلي ذلك إحالة الطلب إلى لجنة كشف الضرر الحقيقي، للتقييم والتوصيف الواقعي. وقد تطرق عضو اللجنة الفرعية بالحديث عن النسب واليات احتسابها واختلافها من منطقة لأخرى، مع ذكره لبعض الأرقام كمبالغ تعويضية لقاء الأضرار.

مفاجأة

المواطنون الذين أصابت ملكياتهم وبيوتهم الأضرار، وهم على أحر من الجمر من أجل الحصول على تعويضات مناسبة وعادلة بمقابل الأضرار التي لحقت بهم، لم يتوقعوا كثيراً عند الوثائق المطلوبة لإثبات الملكية، بقدر ما توقعوا عند المبالغ التي جرى الحديث عنها على أنها سقوف للتعويض عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم، حيث كانت مفاجأتهم كبيرة بهذه المبالغ، وفقاً للنسب المقررة.

فإذا كانت حجم الخسائر تتراوح بين 30-250 ألف ليرة بحسب التقديرات، فتصرف قيمة التعويض بواقع 40% من هذه القيمة. وفي حال كانت قيمة الأضرار بين 300 ألف-30% من هذه القيمة التقديرية.

وفي حال كانت قيمة الضرر بين 250-300 ألف ليرة، يصرف للمواطن مبلغ مقطوع وقدره 100 ألف ليرة.

فيما تبلغ أعلى قيمة تعويض مبلغ 10 مليون ليرة، بالإضافة إلى تعويض 100 ألف ليرة على الأدوات الكهربائية (براد- غسالة- فرن غاز) وذلك في حال لم تكن من المسروقات. مع التوضيح بأن المنزل المهووم، أو الذي يقع في منطقة من المقرر أن يتم إعادة تنظيمها فلا يستحق أي تعويض.

تساؤلات مشروعة

التساؤلات التي أتت على السنة هؤلاء المواطنين من أصحاب الحقوق، هي: هل عدم وجود الممتلكات، كونها سرقت، يعني ألا يصرف تعويض عنها؟ في ظل حملات التعميش المنظمة التي أتت على الممتلكات، فإن الحديث أعلاه يعني: أنه من النادر أن يتم صرف تعويض عن

الممتلكات والمقتنيات والكهربائيات، وفي حال وجدت فهذا يعني أنها تالفة تماماً بدليل عدم تعفيشها، فهل من المعقول أن سقوف التعويض عنها فقط بمبلغ 100 ألف ليرة؟

في ظل النسب المعتمدة، فإن الوصول لسقوف التعويض البالغ 10 مليون ليرة، لن يكون إلا لكل طويل عمر، علماً أن أية عملية ترميم بسيطة لأي منزل متضرر ستكلف أكثر من هذا المبلغ بكثير، بسبب ارتفاعات الأسعار الجنوبية، وارتفاع أجور الأيدي العاملة في الورشات، فهل هذا التعويض يعتبر عادلاً؟

بمعنى أكثر دقة، بناء على كل ما سبق، فإن سقوف التعويض عن الأضرار في البيوت هو 10 مليون، بالإضافة إلى 100 ألف ليرة عن الكهربائيات، وربما 100 ألف ليرة عن بقية العفش والمفروشات، وكذلك عن السيارة الخاصة، في حال عدم التأمين عليها. وطبعاً هذه السقوف لن يحصل عليها أي كان من المتضررين، بل ربما لن يحصل عليها إلا القلة من المحظيين، أما البقية المتبقية من المواطنين فربما لن يحصلوا إلا على الحدود الدنيا من التعويضات، كما أنه ليس من المعلوم أصلاً متى ستصرف هذه التعويضات في حال استكمال الإجراءات المتعلقة بها كافة.

ملف التعويضات دولي أيضاً

مما لا شك فيه أن المبالغ الاجمالية المترتبة لقاء التعويضات المستحقة كبيرة جداً، وذلك بسبب كثرة الدمار والأضرار التي أتت على

الممتلكات، بمختلف تسمياتها وتبعية ملكيتها، على طول البلاد وعرضها، إلا أن ذلك لا يعني أن يبخس المواطنون حقهم بهذه التعويضات من خلال اعتماد النسب والسقوف أعلاه، وكأنها وضعت على مبدأ رفع العتب ليس إلا! فالمواطن المنكوب ببيته وممتلكاته وبحياته وبمستقبله، وفي ظل هذا الواقع الاقتصادي المعيشي الضاغط والمتردي، غير قادر على إعادة ترميم حياته وبدئها من جديد، وهو بحاجة لمن ينصفه ويكون عادلاً معه، باعتبار أن ذلك حقه وليس لأحد منة عليه في ذلك، والدولة هي المعنية بهذا الأمر جملة وتفصيلاً.

فلمتضررين كل الحق بأن ينالوا التعويض العادل عن بيوتهم وممتلكاتهم المتضررة، وعلى الدولة أن توجد الموارد اللازمة والكافية من أجل تحقيق ذلك، سواء من الموازنات السنوية المخصصة لهذه الغاية، والأهم من خلال مطالبة المجتمع الدولي بفرض استيفاء هذه التعويضات وغيرها من الدول التي كان لها دور بهذا الدمار والتخريب وضياح الممتلكات، وهو حق مشروع ومصان بالقوانين والأعراف الدولية.

ولا ندري لماذا لم يفتح هذا الملف حتى الآن على المستوى الدولي، علماً بأنه لا يقل أهمية عن غيره من الملفات الوطنية الأخرى الخاصة بالآزمة السورية، كونه جزءاً من الكارثة الإنسانية التي أتت على السوريين؟!

الموقف من الحقوق، وضمن الوصول إليها، يعتبر أيضاً من القضايا الوطنية التي من الواجب الالتفات حولها والضغط من أجلها. بناء عليه، فإنه من المفترض أن يفتح هذا الملف، مع ثبوتياته التي يتم العمل على استكمالها من قبل المواطنين ومن قبل الجهات الحكومية، مع التقديرات العادلة للتعويضات المستحقة بناء عليه، للمطالبة بها بشكل رسمي عبر الأروقة الدولية لتحصيلها قانوناً.

والى ذلك الحين، فإن ما يمكن أن يحصل عليه المواطنون من تعويضات عن الأضرار بناء على الحيثيات والتعليمات أعلاه، يجب أن ينظر إليها على أنها جزء من حق واجب الاستكمال لاحقاً، وأن يعلن عن ذلك رسمياً أيضاً.

«علالي» صحنايا عطشى للخدمات



تعيش منطقة العلالى الواقعة على تخوم داريا واقعاً خدمياً مزرئياً يجعلها أشبه بقرية منسية لم تصلها من الحضارة وعوامل التمدن إلا النذر اليسير.

■ سمر علوان

فحي العلالى الضائع إدارياً وخدمياً بين بلديتي صحنايا وداريا والمكتظ سكانياً بنحو خمسة آلاف نسمة ما بين مستقر وواقف، لا يكاد يلقى أي اهتمام يذكر ليس خلال الأزمة فقط بل منذ نشأته قبل عقود، فمعظم الخدمات التي وجدت طريقها إلى هذا الحي المنسي كانت نتيجة اجتهادات شخصية لأهالي المنطقة خلال سعيهم المضي لتحسين واقعهم المعيشي ليصل إلى حدود يصلح للعيش الآدمي على أقل تقدير.

الحياة في المخالفات

لأن العلالى تُصنف بأنها منطقة مخالفات فقد كتب على الأهالي أن يخدموا أنفسهم بأنفسهم، فالدولة شبه غائبة فيها، والبلدية لا تتذكرهم إلا عندما يرغب أحدهم ببناء غرفة على سطح بيته كما يؤكد أحد الأهالي! وخلال عقود لم تلق هذه المنطقة وسائر المخالفات في المدن السورية سوى الوعود بالتنظيم في حين استمرت بالنمو عشوائياً بسبب الفقر والإهمال وتداعيات السياسات الاقتصادية التي دأبت عليها الحكومات المتلاحقة، ويكفي أن تعلم عن العلالى أن شوارعها غير مزفتة ومياهها شحيحة وغير صالحة للشرب وسيارة البلدية لا تمر بشوارعها الرئيس لجمع القمامة إلا في الأعياد والمناسبات وأن الصرف الصحي لم يصلها إلا مؤخراً،

وبعد جهود فردية من الأهالي، كما أن كثيراً من منازلها بلا خطوط هاتف.. يكفي أن تعلم عنها هذه الأمور أو بعضاً منها حتى تدرك إلى أي حد وصلت معاناة أهالي المنطقة.

بلا نظافة

منذ دخولك إلى العلالى يستقبلك مشهد أكادس القمامة التي تملأ أنحاء الحي، والسبب في ذلك أن سيارة البلدية لا تأتي إلا في المناسبات كما يؤكد الأهالي وأنها- في حال مرت- لا تعبر سوى الشارع الرئيس تاركة الجزء المتبقي غارقاً بالنفايات، واقع دفع البعض إلى أن يحمل على عاتقه مسؤولية تنظيف تجمعات القمامة ورش المبيدات الحشرية تفادياً لانتشار الأمراض، لكن هذه المحاولات الفردية تغتفر إلى التنظيم وتعجز عن الإيفاء بمتطلبات المنطقة عالية الكثافة السكانية وتذهب هذه الجهود هباءً خلال ساعات فمهما كان حس المبادرة عالياً لدى البعض فإنه يبقى غير كافٍ ولا يمكن للمحاولات الفردية أن تحل محل دور الدولة، ولا شك أن البلدية تعرف ذلك جيداً.

وبلا تزفيت

المشكلة ذاتها تكرر حين يجري الحديث عن تزفيت الشوارع، فالعاللى واحدة من المناطق التي تعيش على مبدأ «كل شي زفت إلا الشارع»، وعلى امتداد أكثر من خمسة عقود لم تكتحل

يكفي ان تعلم
عن العلالى ان
شوارعها غير
مزفتة ومياهها
شحيحة وغير
صالحة للشرب
وسيارة البلدية
لا تمر بشوارعها
الرئيس لجمع
القمامة إلا في
الأعياد

أعين الأهالي برؤية سيارة البلدية تزفت شوارعهم المملأ بالحفر ما جعلها غارقة بالأوحال شتاءً وبالغبار والحشائش صيفاً، ولم يجد الأهالي حلاً بعد أن ذهبت مطالباتهم أذراج الرياح على أعتاب البلدية سوى أن يشتركوا لشراء مادة الزفت لإصلاح واقع بعض أحيائهم، أو يعرضوا على البلدية أن تزفت شوارعهم على حسابهم الخاص.. ومع ذلك لم يتلقوا أية استجابة.

عطش مزمن

لكن المصيبة الأشد وطأة بالنسبة للأهالي، هي: واقع المياه ولا سيما خلال فصل الصيف، إذ تعاني المنطقة من انخفاض التغذية بالماء ما يؤدي إلى توزيع غير عادل على منازل الحي، وبشكل افتراضي يصل الماء إلى كل منزل يومين فقط كل أسبوع، وخلال هذين اليومين كثيراً ما يتسبب انقطاع التيار الكهربائي أو تردي التمديدات أو انخفاض مستوى ضخ المياه إلى حرمان القاطنين من حقهم بالماء، والاعتماد بالتالي على الصهاريج التي لا يعلم أحد على وجه الدقة مصدر مائها ومدى نظافته وصلاحيته للاستخدام عدك عما يتسبب به من نفقات إضافية ترهق كاهل الأهالي وتأتي على دخلهم المحدود، كما يؤكد معظم المواطنين الذين قابلناهم: أن الماء الذي يأتيهم من البلدية غير صالح للشرب وأنهم يضطرون إلى شراء ماء الشرب أولاً بأول.

لكن الجهة المعنية عن مياه العلالى تنفي هذه المشكلات جملة وتفصيلاً وتؤكد: أن الماء الذي تقدمه صالح للشرب وأنها لا تعترف على أية تحاليل

لم يقم بها المخبر المركزي للمؤسسة، مشيرة إلى أن مصدر الماء هو غالباً من الوحدة الثامنة التي تتغذى منها العديد من مناطق العاصمة، كالأشرفية والدحايل والقدم ونهر عيشة.. إلخ، إلى جانب بئر داعم لمياه الشبكة يستخدم عند الحاجة، كما تُنكر على الأهالي شكاوهم من شح المياه وتعزو الأمر إلى «مشكلات فردية قد تطرأ على هذا المنزل أو ذلك، إضافة إلى عدم وجود عدادات للماء في العديد من البيوت وعبث بعض المواطنين بأقفال تمديدات البلدية.. ما يزيد المسؤوليات الملقاة على عاتقها كجهة حكومية» كما تنفي تسجيل أية شكاوى من قبل سكان الحي حول واقع الماء لديهم خلال الأمد القريب، مشيرة إلى أن آخر شكاوى وردت كانت منذ نحو شهر، وأن لا علم لديها بأية مشاكل حالية.. والخلاصة: أنه قد بات لديها العلم الآن وما من عذر.. فهل ستصرف؟

وقضايا أخرى

لا تنتهي معاناة الأهالي عند هذا الحد إذ يروي بعضهم تأخر وصول الصرف الصحي إلى المكان، واضطرار كثيرين إلى تحمل نفقات إنشاء خط صرف لمنازلهم إضافة إلى حرمان بعض المنازل وحتى هذه اللحظة من خط الهاتف الذي يفترض أنه أبسط الخدمات التي ينبغي توافرها في أية منطقة سكنية، كما يشكو الأهالي من انتشار «الزعران» وتراجع الوضع الأمني رغم قوع المنطقة تحت سيطرة الدولة، ورغم ما بذله السكان من جهد طوال الأزمات لحماية منطقتهم التي كانت على خط النار الأول ذات يوم.

لا سياحة للفقراء

اللاذقية، عروس الساحل، لها أهمية سياحية كبرى بسبب طبيعتها الساحرة، ببحرها وجبلها وجوها وهوانها، وبسبب تنوعها البيئي.

مراسل قاسيون

مرت الأزمة على هذه المحافظة كما على الأراضي السورية كلها، فبدأت تعاني من عدة صعوبات ومشاكل أثرت بشكل سلبي على دورها السياحي وتطوره، أو جعلها مقصداً سياحياً يليق بأهميتها، ناهيك عن معاناتها التاريخية جراء الإهمال المزمن، سواء على مستوى السياحة أو غيره من المستويات، طيلة عقود ماضية.

مشكلات

وفيما يلي بعض من صعوبات ومشاكل السياحة، وخاصة الشعبية:

- هدم الكثير من المباني التاريخية والأحياء القديمة والأثرية داخل المدينة.
- لا يوجد في اللاذقية سوق للمهن اليدوية والتراثية، أسوة بدمشق وغيرها من المدن السورية.
- إهمال الأوابد الأثرية المنتشرة في المحافظة، والتي تعود لآلاف السنين.
- إهمال تخديم الطرق المؤدية إلى المعالم الأثرية، والمنشآت السياحية، كالتزفيت والإنارة...
- ارتفاع أسعار السياحة والخدمات السياحية عموماً، وبشكل كبير.
- جنون أسعار الدخول إلى الأندية الشاطئية، ذات الطابع الشعبي افتراضاً، مثل: «نادي المعلمين - الكرك - وادي قنديل...».
- والسؤال: هل صاحب الدخل المحدود أصبح محروماً عليه الاستمتاع بالبحر في لاذقية؟

البدائل المتاحة

ما تركوه لهذا المواطن هو شاطئ الأبحاث، لأن شطه خطير ومياهه عميقة، وعلى الرغم من ذلك يضطر ذلك المواطن أحياناً للذهاب إلى ذلك الشاطئ متناسياً عمق مياهه والمخاطر التي قد تحل به، وذلك للتمتع ولو قليلاً بالبحر! ويوجد مكان آخر في منطقة جبلة، هو: بستان الباشا والشقيفات، كذلك نفس الخطورة في مياهه، ناهيك عن بُعد الطريق للذهاب من اللاذقية إلى جبلة، وتكاليف الطريق والخيمة والطعام والشراب و... أما بالنسبة للفنادق والمريديان والشاليهات، فهذه أصبحت حلاً لأصحاب الدخل المحدود، بسبب أسعارها الخيالية التي لا تتناسب مع دخله، وأصبحت حكرًا على الأثرياء. لذلك فالجلوس في المنزل، والتمتع بمنظر الحيطان، هو ما أراده لنا المستغلون والمتحكمون بما يسمى سياحة!

من غير المنصف في ظل حصّة الاستثمار المنتشرة وتكديس الأرباح في جيوب بعض التجار والفاستدين أن تصبح السياحة في الوطن حكرًا على الأثرياء

وعند سؤال مراسل قاسيون لرئيس نقابة السياحة في اللاذقية عن واقع الشواطئ السياحية في المحافظة قال: بعض الأراضي مستملكة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، من البسيط حتى شاطئ طرطوس، لبناء منشآت سياحية ولم تبّن عليها أية منشأة.

مطالب محقة

- الاهتمام الجدي بالسياحة، وبالآثار والأوابد التاريخية في المنطقة الساحلية، مع كامل الخدمات المتممة لهذه الغاية.
- الوقوف بحزم بوجه هدم الأحياء الأثرية والمباني التاريخية.
- حسن استخدام ما يلزم فعلاً من الأراضي المستملكة من قبل وزارة السياحة بما يحقق المنفعة العامة منها، وإعادة ما تبقى إلى أصحابها، بعيداً عن أسلوب إطالة أمد الاستهلاك دون جدوى.
- تحديد شواطئ مخصصة لأصحاب الدخل المحدود وفقراء الحال، على أن تكون مخدمة بشكل لائق وبأسعار التكلفة، بعيداً عن أشكال الربح والاستثمار وأوجه الاستغلال.
- إعادة النظر بأسعار الشاليهات والفنادق، التي أصبحت خارج حدود المنطق ارتفاعاً، والالتزام بها والمراقبة والمحاسبة عليها.
- المراقبة الدائمة لأسعار الخدمات السياحية وبدلاتها، وخاصة الشعبية منها.
- فمن غير المنصف في ظل حصّة الاستثمار المنتشرة، وتكديس الأرباح في جيوب بعض التجار والفاستدين، أن تصبح السياحة في الوطن حكرًا على الأثرياء، فيما يحرم منها أصحاب الدخل المحدود والفقراء وأسرهم، فهؤلاء لهم الحق أيضاً بالاستمتاع بشواطئ البلد، والترفيه عن أنفسهم بعيداً عن المخاطر، وبتكاليف يستطيعون تحملها.



بنجاح كبير يمدد انتهاك الحقوق

مالك احمد

منهم خلال مدة المهرجان، وكان روادها ومرتاؤها خلال هذه المدة غالباً ممن يتوفر لديهم سيولة تؤهلهم الدخول المأجور إلى الحديقة، والترفيه عن أنفسهم عبر المزيد من الرسوم الإضافية، ولديهم القدرة المادية التي تغطي الأسعار السياحية للخدمات التي يوفرها المهرجان، وهو ما تم اعتباره فرصة لجني المزيد من الأرباح من جيوب هؤلاء، وذلك عبر مدة التمديد التي تم إقرارها.

ليس ذلك فقط، بل دخل الاستثمار حيز الاستفادة من دورات المياه في الحديقة أيضاً، وذلك من خلال فرض رسم وقدره 50 ليرة للشخص الواحد، بل وتعميم هذا الرسم على العاملين الذين يعملون مع مستثمري الفعاليات في المهرجان، وهؤلاء يقضون

آخر ما حرر بشأن مهرجان «الشام بتجمعنا»، والذي جرى من خلاله احتكار حديقة تشرين العامة وسط العاصمة دمشق باسمه، ولمصلحة المستثمرين فيه: أن القائمين عليه، والمستفيدين منه، أقروا تمديده لمدة 10 أيام إضافية.

ما من شك بأن التمديد لم يأت عبثاً، فهو حكماً لكون المهرجان قد حقق غايته الربحية المرجوة منه، والقائمون عليه والمستثمرون فيه يرغبون بالمزيد من جني الأرباح عبر مدة التمديد التي تم إقرارها، على حساب حق المواطنين بالحديقة، التي من المفترض أنها عامة.

للتذكير فإن مدة المهرجان المقررة كانت شهراً واحداً، وقد تم فرض رسم دخول للحديقة العامة وقدره 200 ليرة للشخص، بالإضافة إلى رسوم إضافية لبعض فعالياته، كما أن أسعار المعروض فيه من سلع وخدمات تعتبر أسعاراً سياحية.

بعبارة أخرى فإن الحديقة فقدت صبغتها العامة كمالاً ومحتزها لسكان العاصمة، وخاصة للفقيرين

يسلموا من كونهم مصدراً إضافياً للاستغلال والاستثمار وجني الأرباح، ولا ندري ما يمكن أن تحمله الأيام القادمة من إضافات على هذا المستوى في ظل فترة التمديد المقررة، التي تعتبر فرصة لجني المزيد من الأرباح عبر المزيد من انتهاك الحقوق.

الكثير من الحقوق لقاء الحصول على فرصة عمل، ولو مؤقتة. والنتيجة، أن القائمين على المهرجان والمستثمرين فيه، يثبتون يوماً بعد آخر أن آخر ما يعنيهم المواطن الفقير وحقوقه، بل حتى العاملون الذين يعملون لمصلحتهم وتحت إشرافهم لم

وقتاً طويلاً في دوامهم، ما يعني اضطرابهم لاستخدام دورات المياه لأكثر من مرة في اليوم، والأهم فإن دورات المياه ستصبح دون اهتمام وتنظيف، علماً أن أجور هؤلاء منخفضة، وتعتبر أجوراً استغلالية ارتباطاً بواقع البطالة، والحاجة التي تفرض التخلي عن

المشافي العامة منقذة الأرواح



نوار الحمصي

بعيداً عن الدعايات الترويجية والتسويقية للمشافي الخاصة ذات النجوم، والمخصصة للأثرياء المخمليين، والدعايات المرافقة الأخرى التي تقلل من أهمية ودور المشافي الحكومية، عسى يتم التخلص منها ومن خدماتها، لتخلو الساحة للخاص.

تثبت الوقائع يوماً بعد آخر: أن المشافي الحكومية، كانت وما زالت وستبقى، هي صاحبة الجدارة والريادة، وهي ما يجب التمسك بها والترويج الإيجابي لها، مع عدم إغفال ضرورة تحسين خدماتها وزيادتها، وبأن المشافي الخاصة، ومهما بلغت درجة الاهتمام فيها، فإن هدفها الأساس قائم على جني الأرباح أولاً وأهم، ثم تأتي أهمية الدور الإنساني فيها.

خطأ تشخيصي قاتل!

راجع أحد المواطنين إحدى المشافي الخاصة المشهورة بمدينة دمشق، منتصف الشهر الماضي، وذلك بحالة إسعافية إلى قسم الإسعاف فيها، حيث كان يشكو من آلام وتشنج بظهره وصدره ويده.

فُحص المريض في قسم الإسعاف، فحُصاً روتينياً سريرياً، من قبل طبيب الإسعاف الموجود، دون إجراء أي تحليل أو تصوير، وتم زرقة بحقنة «ديكلون» مسكن، ووصف له دواء للتشنج، وأخرج من المشفى بناء على توصيف حالته الصحية بأنها عبارة عن تشنج ليس إلا، وللإنصاف فإن المريض لم يتكبد إلا قيمة الحقنة المسكنة فقط!

في المنزل، وبعد ساعتين تقريباً من خروجه من المشفى وتلقي العلاج الموصوف له، زادت على المريض أعراض الآلام أعلاه، مع المزيد من التعرق البارد والغثيان، مما اضطر أحد أصدقائه لإسعافه إلى مشفى المجتهد بحالة إسعافية على عجل.

المجتهد أنقذ حياته

في مشفى المجتهد جرى شرح ما جرى مع المريض لأطباء الإسعاف، الذين أجروا له فحصاً سريرياً، كما أجروا له تخطيط قلب، مع بعض التحاليل وايكو قلب وايكو بطن، وغيرها من الإجراءات الطبية اللازمة والسريعة، وتم توصيف حالته الصحية بناء عليه على أنها إحتشاء عضلة قلبية، حيث تم وصف العلاج المناسب والسريع، وبقي في العناية المشددة في وحدة العناية القلبية، لمدة أربعة أيام تحت المراقبة، وتقرر أنه بحاجة لإجراء قسطرة قلبية، وتم إخراجها من المشفى، وكل ذلك كان مجاناً دون مقابل، مع توصيات الالتزام بالعلاج الدوائي، ووقف التدخين، وإجراء القسطرة، ومراجعة العيادة الهضمية والصدريّة لإجراء وظائف رئة.

المريض عملياً تم إنقاذ حياته في مشفى المجتهد الحكومي، بعد أن كان قاب قوسين من

الوفاة، بنتيجة خطأ تشخيص حالته الصحية في المشفى الخاص، والذي نعزبه ربما لعدم خبرة الطبيب المناوب في قسم الإسعاف فيها.

مزيد من الاهتمام

المثال أعلاه، هو أحد الأمثلة اليومية الكثيرة التي تمر على العيادات وأقسام الإسعاف في المشافي الحكومية، التي يقوم كادرها الطبي والتمريضي، وأقسامها ومخبرها، بما عليهم من التزامات طبية وإنسانية تجاه المرضى والمراجعين، كما أنه ربما مثال عن حالات مشابهة للتشخيص الخاطئ من قبل بعض المشافي الخاصة.

وما يهمننا من القصة أعلاه هو التأكيد على أهمية المشافي الحكومية، بعيداً عن كل محاولات ومساعي تحييدها والتقليل من شأنها، ليس على مستوى دورها بإنقاذ الأرواح فقط، بل والأهم هو ما تقدمه على المستوى الاجتماعي

إبرة في المشفى الخاص وقطرة في المشفى الحكومي!

من خدمات مجانية، أو شبه مجانية، خاصة في ظل الواقع الاقتصادي المعاشي المتردي لعموم المواطنين.

بقي أن نقول: بأن هذا الدور الطبي والإنساني المناط بالمشافي الحكومية والمستوصفات العامة، بحاجة إلى المزيد من الدعم والاهتمام الرسمي الفعلي، اعتباراً من وقف سياسات تخفيض الإنفاق الممارسة تجاهها، مروراً بالأجور والتعويضات كحق للعاملين في هذا القطاع الهام، وزيادة أعداد الكادر العاملة فيه وذلك بما يتوافق مع الأعداد الكبيرة للمراجعين والمرضى، مع المزيد من الإنفاق على الخدمات المقدمة من خلاله وتوسيعها، وزيادة أعداد التجهيزات الطبية المتوفرة وصيانتها الدائمة، مع وضع الخطط اللازمة من أجل زيادة أعداد المشافي الحكومية وعدد الأسرة فيها، مع زيادة انتشارها بحيث تغطي أكبر رقعة جغرافية في المدن والبلدات والقرى.

ملاحظات على هامش مشروع قانون الاستثمار «الجديد»

سمير علي

وقد أوضحت رئاسة مجلس الوزراء أن ذلك بهدف الوصول إلى أفضل المخرجات التي تحقق الغاية المرجوة منه.

كما غيره مستنزف للإمكانات

قراءة أولية سريعة لمشروع القانون، بفصله ومواده، يظهر بأنه لا يختلف في بيئة التشريعية عن قوانين الاستثمار التشجيعية السابقة المعمول بها في سورية، كما لا يختلف في بعض حيثياته عن بعض القوانين المعمول بها في بعض الدول الأخرى.

فمشروع القانون يمنح مزايا تشجيعية للمستثمرين، سوريين وأجانب، تبدأ بالتملك وبالإعفاء الجمركي والضريبي، وتمرر بالتمويل اقتراضاً من المصارف المحلية بالعملة الأجنبية، ولا تنتهي بالسماح بإخراج الأرباح ورأس المال، ضامناً لهؤلاء مصلحتهم أولاً وأخراً.

أى أن المشروع من حيث النتيجة، بحال إقراره والعمل بمضمونه، لن تكون نتائجه بأفضل حال من نتائج سابقتها من قوانين الاستثمار المعمول بها، التي استفادت من الامتيازات الممنوحة، مستنزفة الإمكانيات المحلية ومحولة الأرباح إلى الخارج، وفي جيوب المستثمرين، دون أن يكون لمشاريعهم عمق اقتصادي اجتماعي يعول ويبنى عليه مستقبلاً، ولنا في المشاريع الاستثمارية المقامة استناداً لقوانين الاستثمار السابقة أمثلة على ذلك.

والنتيجة، أن مشروع القانون القديم «الجديد» ما هو إلا بوابة إضافية لمنح المزيد من الامتيازات لأصحاب الأرباح، المحليين والأجانب، كي يزيدوا من حصتهم الربحية عن طريق المزيد من استنزاف الإمكانيات المحلية، تحت عنوان الاستثمار.

ملاحظات على الهامش

بعيداً عن مشروع القانون، لا



وبعيداً عن الأوهام يمكننا القول: أن الحكومة، وفي ظل استمرارها بتبني السياسات الليبرالية التي تعمل من خلالها، لن نتوقع منها إلا المزيد من الاهتمام لتحقيق مصالح حيتان الاستثمار المحليين والأجانب، وكبار التجار والسماسرة والفاستدين، على حساب مصالح البقية الباقية من الشرائح الاجتماعية، كما على حساب مصلحة الاقتصاد الوطني.

التابعة «بملكيتها وعمالها وربيعها ونتاج عملها ومستقبلها» للدولة، أي: لمؤسسات وشركات القطاع العام، كأحد أشكال الدعم التي لطالما تحدثت عنها الحكومة لهذا القطاع الكبير والهام الذي يعاني ما يعانيه من صعوبات، على سبيل العدالة في المنافسة مع بقية القطاعات الاقتصادية والخدمية، إن لم يكن على سبيل مصلحة الاقتصاد الوطني، أليس من الممكن أن يخرج هذا القطاع من أزمته المزمنة بناء عليه؟

«هل ستفلس البنوك اللبنانية؟» العنوان الرئيس في الصحافة الاقتصادية السورية اليوم، ويأتي هذا وضوحاً من موقع تحريض الأموال السورية في لبنان وغيرها للعودة، تحت غطاء الخطر المالي في لبنان. ولكن ما يجري لا يرتبط بلبنان كثيراً، بل ربما بعمليات تفاوض مالي سوري-سوري، حول تموضع الأموال واستثماراتها المستقبلية.

التفاوض الاستثماري السوري - السوري



سوق واعدة. ويزيد من هذا التمهّل، جملة الإشارات السياسية التي تأتي من اللاعبين الدوليين الأساسيين، بأن لحظة إعادة الإعمار السورية لم تكن بعد. وتحديد السلوك المتمهل للصين، التي تقول كل المؤشرات أنها ستكون المساهم الأساسي في تمويل مشاريع البنى التحتية الكبرى في سورية، والتي ترفع مع تحقيقها معدل الأداء الاقتصادي ككل. بالإضافة إلى تأثير الموقف المكرر للغرب بربطه لرفع العقوبات والمساهمة بإعادة الإعمار السورية بشروط سياسية.

ولكن في المقابل، إن هذه الأموال السورية تحديداً المتراكمة في الخارج، لن تتأخر كثيراً بالدخول على خط الاستثمار في سورية، والعودة إليها... وذلك لأسباب تتعلق بالظروف المالية الدولية، والإقليمية تحديداً، والتي تضغط على الأموال السورية المتوزعة في الإقليم؛ فمن مؤشرات الإنذار المالي الجذبة في لبنان مع تفاقم مستويات الدين، وتلك الغرب في عملية الإنقاذ الدوري للنظام السياسي والمالي اللبناني الذي ظهر في مؤتمر باريس الأخير، بالإضافة إلى الوضع المضطرب للاردن الذي يعيش على «حقتات الخليج» بالدرجة الأولى. عدا عن مصر التي تفقد تدريجياً ميزات تكاليف الإنتاج المنخفضة فيها، مع رفع أسعار الطاقة، وجملة الإجراءات الاقتصادية الدولية المطبقة مقابل قروض صندوق النقد التي تهدد المجتمع المصري وليس الاقتصاد

بالشكل الكافي لتوافد الأموال الآن... لأن شروط تحقيق الربح لا تزال معقدة: فمستويات الاستهلاك والطلب في سورية في أدنى مستوياتها، ولا تزال إمكانات التسويق الخارجي، والتعامل الخارجي عموماً عالية التعقيد في ظل العقوبات، إضافة إلى التأثير السلبي لمستوى تدهور البنى التحتية والخدمات العامة. ولكن كل ما سبق ينطبق على الاستثمار في الإنتاج الحقيقي وخدماته، وليس في المجالات التي تحقق أرباحاً من الطفرات المالية: كالعقارات والمال بالدرجة الأولى.

ولكن حتى هذه، ورغم الإغراء الكامن في ربحها في الظروف المضطربة، إلا أن هناك عوائق أمام تدفق الأموال تجاهها حالياً، وتتمثل بتفاقم العامل المساهم تاريخياً في تكاليف الاستثمار في سورية، وهو حصة قوى النفوذ والبيروقراطية، أي: حصة الفساد الكبير وأتاواته، والنفوذ الكبير في السوق لأمرء الحرب، وللأموال المجمعّة من الخسائر الكبرى في سنوات الأزمة، وغياب عوامل الثقة بالشارك معهم. وكل هذا يدخل في تحديد حافز تحقيق الربح داخل سورية وبالتالي حركة الأموال باتجاهها الآن.

الأموال في الخارج متمهلة ولكن عاندة

يشكل جميع ما سبق عقبات محلية جديّة أمام المستثمرين سواء كانوا سوريين أم غيرهم، تجعلهم متمهلين في اغتنام فرصة المساهمة المبكرة في

الأقل، أولاً: أن تؤمن معدل ربح أعلى مما تحقّقه في الخارج، وثانياً: أن تكون محمية من المخاطر.

وتتغير الظروف المحددة لهذه الشروط، في سورية، وفي الإقليم...

الربح في سورية مقابل الإقليم

من حيث معدل الربح، فإن لانخفاض التكاليف الاستثمارية في سورية اليوم أثراً هاماً على ارتفاع معدل الربح داخل سورية؛ فالقيمة المنخفضة لليرة، والسعر المنخفض لأجر قوة العمل السورية، بالإضافة إلى الحصة المنخفضة للمال العام من الأرباح... جميعها عوامل تزيد معدل الربح، وتقلل التكاليف.

ويمكن أن نأخذ معدلات الفائدة الوسطية كأداة تأشيرية للمقارنة: فبينما قد تصل معدلات فوائد الودائع لأجل طويلة، ولشهادات الإيداع إلى 20% في سورية وفق ما تشير إليه أعلى التقديرات، فإنها في مصر تقارب 12%، وفي لبنان 7%، والاردن 3%، وفي تركيا تقارب 14% ما يعني أن الفروقات موجودة لصالح عوائد أعلى في سورية. وينبغي الإشارة إلى أن معدل الفائدة ليس أداة تعبير دقيقة عن فوارق معدل الربح، لأن المحدد الفعلي هو العائد على الاستثمار، الذي ترتبط به معدلات الفائدة، ولكنها تنفع للدلالة التأشيرية على معدلات الربح الوسطية في اللحظة الحالية.

ولكن هذا لا يكفي للقول: أن معدل الربح في سورية سيكون مغرباً

■ عشر محمّد

الأموال تتحرك بالربح لا بالدعاية

تدفقت الأموال السورية إلى الخارج طيلة العقود الماضية، لأن الربح الاستثماري لم يكن مجدياً في سورية- إلا لقلّة تضمن وضعاً احتكاريًا وميزات شرعية وغير شرعية- وتحديدًا إذا ما قورنت الجدوى الاستثمارية في سورية مع الطفرات العقارية والمالية منذ التسعينيات، التي كانت تحقق أرباحاً عالية في الإقليم، ومعدلات فائدة مرتفعة، ولم تكن تفعل فعلها في الاقتصاد السوري، بالمقارنة مع غيره (على سبيل المثال كان معدل الفائدة على الودائع في لبنان مطع التسعينيات 17% مقابل 4% في سورية). وكانت الأموال السورية تخرج إلى لبنان على سبيل المثال، حيث «الحريرية» الاقتصادية حققت للمال المضارب عوائد هامة خلال التسعينيات، وتقدر الودائع السورية في لبنان بـ 16 مليار دولار قبل الأزمة، لتتراوح اليوم بين 25-37 مليار دولار، وفق التقديرات المتنوعة.

لن تتحرك الأموال من سورية إليها وفق عوامل التحريض والدعاية، فالأموال تتحرك وفق قوانينها: وبالدرجة الأولى؛ وفق سعيها للربح الأعلى، وحيث تتوفر شروط تحقيق هذا الربح، والمتمثلة بالدرجة الأولى بالأمن المالي والضمانات. ولكي تتجه الأموال السورية، أو غيرها إلى سورية يجب أن يتحقق شرطان أساسيان على

يقدر اقتصاديون سوريون بأن الأموال السورية في الخارج قاربت 100 مليار دولار عام 2002 «قدي جميل- قضايا اقتصادية». ولذلك فإن التقديرات التي تقول اليوم بأن الأموال السورية في الخارج تقارب 200 مليار دولار اليوم، لا تعتبر أرقاماً مبالغاً بها.



100 مليار دولار

بلغت الأموال السورية المنراكمة خارج سورية 100 مليار دولار عام 2002 ووصولها حالياً إلى ما يفوق 200 مليار دولار تقدير غير مبالغ به.

20%

معدلات الفائدة على الودائع السورية قد ترتفع إلى 20% ما يجعلها أعلى معدلات فائدة في المنطقة، وما يعطي دلالة على معدل الربح المرتفع في سورية.

كلا الطرفين من قوى السوق: الأثرياء البيروقراطيين، والأثرياء التقليديين إن صح القول، يتجاهلان معطى جدياً، قد يقبل التفاوض الاقتصادي على هؤلاء. والتمثل بحجم التدهور الاقتصادي - الاجتماعي السوري: ملايين الفقراء، وملايين العاطلين، وملايين العاملين بأجور لا تسد الرق، وملايين النازحين، واللاجئين، وملايين ممن خسروا بيوتهم ومصادر رزقهم، وملايين من مستحقي التعويضات، والمليارات المطلوبة لانتشال البلاد من النتائج الكارثية لأزمته.

إن كل ما سبق هو وقائع فعلية، وتجاهلها لا يعني أنها ملغاة! كما أن هامش التفاوض معها منخفض، فهي إما أن تلبى أو أن تعيق استثمارية أو انطلاقة النشاط الاقتصادي والربح الذي يتحاصر عليه أولئك. قد يكون معدل الربح الاستثماري في سورية مرتفعاً، ولكن ارتفاعه مرهون باستمرار الوضع الاجتماعي المتدهور لملايين السوريين. وقد تنجح أطراف المال بإيجاد صيغة توافقية للتخصصات والمال والخدمات؛ ولكنهم سيفعلون هذا في ظروف لن تؤمن لهم تدفقاً مالياً خارجياً مستمراً، نتيجة جملة الظروف المالية الإقليمية والدولية التي ترافق لحظة إعادة إعمار سورية. وستكون النتيجة عدم وجود مضاخات إنقاذ مستمرة تنتشلهم - كما يعتاش المتخصصون اللبنانيون حتى اليوم - وسيكون عليهم أن يواجهوا الملايين من السوريين وحاجاتهم الملحة، واحتقانهم المتركم، ومحاولاتهم لفرض نموذج يحقق لهم استعادة حياتهم وبلادهم، ويمنع إعادة سرقتها كما كان يجري قبل الأزمة، وساهم المساهمة الفعالة في إيقادها.

ليتضاعف ما تم شراؤه بسعر منخفض، ويحقق عوائد بالاضعاف. ولذلك فإن هؤلاء يحتاجون إلى تدفق الشركاء والأموال مجدداً، لأنه يعطي إشارة للمال الإقليمي بالتدفق، وهو ما بدأت بوادره من عودة المستثمرين السياحيين والعقاريين من الخليج مثل: شركتي الخرافي الكويتية والفطيم الإماراتية على سبيل المثال.

تحتاج قوى المال السورية المتنفذة في الداخل السوري، إلى شراكات استثمارية في اللحظة الحالية: حيث لا يزال موقعها التفاوضي مرتفعاً، نتيجة قدرتها على التأثير على القرارات والتشريع. ويعتبر هؤلاء، أن رؤوس الأموال تحتاج إلى قرح زنا، لتتدفق وراءه، ويمكن أن يكون الطريق الأسهل هو تأمين عودة الأموال السورية الموجودة في ظروف مضطربة مثل: لبنان والأردن وربما مصر عبر ترغيبها تفاوضياً.

أما أولئك على الطرف الآخر، والذين أخرجوا أموالهم في سنوات الأزمة، وأمام أعين الجميع، وعبر المصارف السورية التي للمصارف اللبنانية وزن أساسي فيها... فإنهم ليسوا مستعجلين لاغتنام الفرص التي ستأتي لاحقاً. ولكن بالمقابل فإن الظروف الإقليمية السيئة مالياً ستضغط عليهم، ولن تعطيهم كامل الوقت التفاوضي المطلوب. تلعب أطراف المال السورية مع الوقت والظروف المتغيرة، لعبة تفاوضية: فبعضهم يريد أن يكسب الوقت ويستفيد من ميزاته السياسية الحالية التي قد تتغير، وآخرون يريدون أيضاً أن يكسبوا الوقت عل السطوة القانونية والسياسية لمنافسيهم تتراجع. ولكنهم يخشون أيضاً من ضياع الفرص الثمينة إن تأخروا، ومن تغيير الأجواء الإقليمية، واضطرابات الوضع المالي في المحيط. ولكن

السوق، وتخضع للمضاربة العقارية. يضاف إلى البنية التشريعية جملة الإجراءات والتسهيلات المصرفية لعمليات الإيداع والتحويل بين المصارف، ومغريات مالية أيضاً من ديون الحكومة، التي ستحول إلى أوراق مالية عبر شهادات ايداع ولاحقاً سندات خزينة ستكون قابلة للتداول وبفوائد عالية. والمستمر والتي يجمعها هدف أساس: إقناع وإغراء المستثمرين والأموال الموجودة في الخارج، سورية أو غير سورية، بالتدفق إلى سورية. فما الهدف؟!

الحاجة إلى شركاء الآن وليس غداً

بطبيعة الحال ستحتاج سورية إلى تدفقات استثمارية لإعادة الإعمار، ولكن ليس هذا ما نتحدث عنه هنا. بل نتحدث عن الأسباب التي تدفع قوى المال السورية صاحبة النفوذ بالداخل، وصاحبة الملاء المالية الكبيرة إلى تحريض ومفاوضة قوى المال الأخرى للدخول إلى سورية...

تجد قوى السوق - هذه في اللحظة الحالية - الفرصة الأمثل لاغتنام الفرص الاستثمارية، واستكمال نقل النفوذ المالي البيروقراطي إلى أمر واقع وشراكات في السوق، بحيث لا تستطيع أية تغييرات سياسية لاحقاً أن تغير من سطوته كثيراً. ولذلك فإن السوق السورية تشهد تمدد الكثير من الواجهات المالية الاستثمارية في قطاعات متنوعة، لتنتشر كل ما يمكن شراؤه.

فبعداً عن قطاع الطاقة وعقود خدماته السابقة، وعقود استثماره الأخيرة... فإن نمط الاستثمار المضاربي العقاري، والمالي، والخدمي الذي يركزون جهودهم به، يحتاج للإفلاخ من عتبة مرتفعة، ومضاعفة أرباحه، إلى حركة أموال متدفقة إلى هذه القطاعات.

فقط. وأخيراً: أثر أزمة الخليج المتفاقمة منذ حرب النفط، وأزمة تركيا الاقتصادية والمالية التي تحدث منذ مطلع العام الحالي «قاسيون 866».

الأموال السورية التي خرجت لم تستقر استثمارياً إلا في مصر، بينما لم تستثمر في لبنان إلا بمعدل يقدره البعض بـ 2 مليار دولار فقط. ما يعني أنها لم تجد ظروف استقرار، وتبني على العودة إلى الاستثمار في الداخل السوري، ولكن تنتظر لحظة مناسبة سياسياً واقتصادياً.

الأموال في الداخل الحاح واستعجال

الأموال السورية الموجودة في الخارج تتسم حالياً بالتهمل والحذر، رغم أنها تجري «عمليات استطلاع». ولكن بالمقابل فإن قوى المال السورية المتمركزة في الداخل تحتاج إلى تدفقات الأموال من الخارج، وإلى شركاء، وتوسع حثيثاً إلى اجتذابهم الآن.

يظهر هذا الميل من الأداء الحكومي، الذي يعكس مصالح قوى المال الكبرى والمتنفذة في السوق المحلية:

فالحكومة تقدم مغريات متمثلة بكل متطلبات البنية التشريعية التي تشجع على الاستثمار، وتحاول أن تزيل أية صيغة غير ليبرالية عن التشريع والقوانين السورية: فمن قانون المشاركة، وإعادة الهيكلة في القطاع العام إلى مشروع قانون الاستثمار الحالي، القائم على بنية إعفاءات وتسهيلات غير مسبوقه. مروراً بفتح الفرص الاستثمارية في قطاع الخدمات العامة، حيث أصبحت الوحدات الإدارية قابلة للتحويل إلى شركات قابضة لها شركاء مستثمرين، وتم التجهيز الكامل تقريباً لآليات الاستثمار العقاري وإعادة إعمار المناطق المدمرة، عبر تحويل المناطق وملكيات السكان إلى أسهم تتداول في

قوى المال السورية المتمركزة في الداخل تحتاج إلى تدفقات الأموال من الخارج وإلى شركاء لتفاوضهم من موقع سياسي أفضل الآن قد يتغير لاحقاً

الأزمة المالية آتية:

فأما تعجيلها أو تأجيلها!



تصدر العديد من التحذيرات الحثيثة من أزمة مالية عالمية جديدة، ليس فقط من المستثمر الملياردير جورج سورس، ولكن أيضاً من اقتصاديين هاميين معتمدين من قبل بنك التسويات الدولية: أو بنك البنوك المركزية.

■ مارتين خور*

ترجمة وإعداد قاسيون

تأتي التحذيرات في لحظة تظهر فيها موجة تدفقات لرؤوس الأموال التي تخرج من الدول الصاعدة، بما فيها حالياً تركيا والأرجنتين واندونيسيا. وقد كان الخبراء قد حذروا سابقاً من أن دورة الانتعاش والكساد في التدفقات المالية إلى الدول النامية ستؤدي إلى حالة «اختلال حاد» في مرحلة انتقالها من التوسع للكساد. سورس تحدث مؤخراً في باريس قائلاً: «إن قوة الدولار الحالية قد سرعت من هروب رؤوس الأموال من أسواق عملات الدول الصاعدة. ربما علينا أن نعد أنفسنا لأزمة مالية أساسية جديدة».

الأسواق النامية تورطت أكثر

تحتاج هذه الأزمة إلى قدح الزناد، والذي قد يأتي من أزمة أوروبية جديدة، أو عبر خروج الأموال من مجموعة من الدول الصاعدة، والتي قد تدفقت إليها أموال كبرى في مرحلة انخفاض العوائد إلى مستويات تقارب الصفر أو أقل منه في الدول الغنية. والآن مع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وارتفاع أسعار السندات، التدفقات ستسير باتجاه عكسي، وهي فقط البداية. فمُنذ عام 2009، زادت الدول النامية وبعض الصاعدة من نقاط ضعفها تجاه الصدمات المالية العالمية. فالقطاع المالي في هذه الدول قد شهد تعميقاً للارتباط بأسواق المال العالمية، وقد ظهر هذا على سبيل المثال من النسبة العالية لمليكية صناديق الاستثمار والمستثمرين الأجانب لحصص كبرى من أسواق الأسهم المحلية والسندات الحكومية في تلك الدول. وهو ما يعني: أنه إذا ما جرت عملية تدفق لهذه الأموال للخارج، فإن الاقتصاديات الصاعدة والنامية المتورطة ستعاني من خسائر في احتياطياتها الأجنبية، ومن تراجع في قيمة عملتها، ومن ارتفاع تكاليف خدمة الدين الخارجي، وارتفاع الأسعار المستوردة، وانخفاض أسعار العقارات والأصول، وغيرها من الآثار الجانبية لأزمة مالية عالمية.

المشكلة في النمو عبر الدين

تحذير سورس سبقه أيضاً نقاش أجراه مركز الجنوب في جنيف، عندما استضاف كلاً من بيتر ديتس: السكرتير العام لبنك التسويات الدولية «BIS»، وهارفن هامون نائب المدير العام السابق للبنك ذاته، ليعرض كتابهما الصادر بعنوان «الثورة المطلوبة:

القبائل الموقوتة نموذج G7». والبنك المذكور هو بمثابة نادٍ لأكثر من 60 بنك مركزي، ومعروف ببنك البنوك المركزية. وكل منهما قد استقال من رئاسة البنك، وكتبا كتابهما حول النظام المالي العالمي الذي يقترب من الانفجار، نتيجة السياسات الخطرة والخاصة للدول المتقدمة الأساسية. حيث يعتبران أنه لا يمكن وصف التغيرات المطلوبة في السياسات المالية العالمية، بأقل من تغييرات ثورية.

السبب الأساس في المشكلة، هو: ما يسميانه بنموذج النمو عبر الدين في دول G7: «مجموعة السبع، وهو تجمع الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان». حيث قادت الولايات المتحدة هذا النموذج، بسياساتها المالية غير المسؤولة التي صَدَّرتها إلى دول G7 الأخرى، باستثناء ألمانيا.

وسَّعت الولايات المتحدة إنفاقها وقَلَّصت ضرائبها بمقدار يقارب ألف مليار دولار، دون تمويل أساسي للدين سوى بالدين. وهو ما أدى إلى العجز المالي للولايات المتحدة الذي من المتوقع أن يصل إلى تريليون دولار في عام 2019. وهو ما أصبح متاحاً عبر السياسة النقدية المتساهلة من البنك الفيدرالي الأمريكي والمتبعة منذ عام 2009، وعبر تواطؤ وكالات تصنيف الديون الأمريكية الثلاث الكبرى، وكذلك صندوق النقد الدولي. أصبحت البنوك المركزية لدول G7 المسهل لعملية تراكم الدين، عبر معدلات الفائدة الصفرية، كمحفز هائل للاقتراض. ما أوصل ديون هذه الدول

المركزية الأوروبي، والياباني يستكملان بخطر سياسة استمرار الدين. فإذا ما قررت البنوك المركزية السير بعملية «التطبيع»، والتوقف عن سياساتها غير التقليدية في ضخ الأموال، فإنها عملياً ستساهم في انفجار أزمة فقاعة أسعار الأصول المالية، وهو ما قد يكون أسوأ أزمة مالية سبق اختبارها، حيث إن مستويات الدين، والأسعار المفتعلة للأصول المالية غير مسبوقة.

ولكن في المقابل، فإن أزمة النظام المالي ستتعد إلى مستويات أعلى في حال الاستمرار بسياسات ضخ المال والغرق بتوسيع الدين، فاستمرار سياسات معدلات الفائدة الصفرية والشراء الكثيف لسندات الدين من الحكومة، سيوسع الأزمة الحالية فقط لا غير، ولن يغير نقل الديون إلى الميزانيات العمومية للبنوك المركزية من الأمر شيئاً. الخيارات قليلة أمام الدول المتقدمة لمواجهة الأزمة التي تختمر، وتتمثل إماً بايقاف سياسات توسيع الضخ المالي، وبالتالي تسريع الانفجار، وإماً الاستمرار في السياسة ذاتها، وهو ليس أكثر من شراء للوقت والاتجاه إلى أزمة أكبر وأعمق.

■ مارتين خور: المدير التنفيذي لمركز الجنوب، مركز أبحاث للبلدان النامية مقره في جنيف.

* عنوان المقال الأصلي: Warnings of a New Global Financial Crisis

المتقدمة إلى 100 تريليون دولار في الربع الثالث من عام 2017، حيث تشكل ديون الولايات المتحدة، وبريطانيا وكندا واليابان ومنطقة اليورو، قرابة ثلثي الدين العالمي 64% منه. كما حذر الكاتبان بأن الفقاعة غير المسبوقة في أسعار الأسهم، قادت سياسات البنوك المركزية في دول G7، وهي عملياً قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار، في أسعار الأسهم والعقارات والأصول المالية عموماً.

سيناريوهان خطران

تتحدث البنوك المركزية الآن عن شرائها لكميات ضخمة من السندات الحكومية، كإجراء مؤقت يؤخذ لأسباب نقدية، حيث ينزلقون إلى منعطف آخر، حيث إن التدخل المؤقت للبنوك المركزية في سوق السندات الحكومية، حيث يرى البعض أن هذا يمثل طريقة لحل أزمة الدين السيادي للدول في الدول المتقدمة الأساسية، عبر تحويل جزء من الدين الحكومي إلى البنوك المركزية: 43% من السندات الحكومية بالعملات الاحتياطية الأساسية، موجودة لدى البنوك المركزية، والكيانات المالية العامة الأخرى. وهذا سيدفع البنوك المركزية للانزلاق إلى «إسالة الدين الحكومي». حيث تقف البنوك المركزية في الدول المتقدمة على مفترق طرق: فإما «التطبيع» أي: العودة للوضع الطبيعي، أو «الإسالة» وهي مزيد من الغرق في الأزمة. وكلا السيناريوهين خطيران وفق الكاتبين: حالياً الفيدرالي الأمريكي والمركزي الكندي يسيران باتجاه التطبيع بخطوات متثاقلة، بينما

لا يمكن وصف التغيرات المطلوبة في السياسات المالية العالمية بأقل من تغييرات ثورية

قمحنا منقذ لأمريكا فيما نستورد حاجتنا



آخر الأخبار الرسمية عن موسم القمح لهذا العام تقول: أن مؤسسة الحبوب مددت عمليات استلام وتوريد المحصول حتى نهاية شهر آب القادم، وذلك في مراكز الاستلام المخصصة في محافظة حماة.

■ عادل إبراهيم

وواقع الحال يقول: أن موسم القمح لهذا العام لم يكن أفضل مما سبقه خلال السنوات الماضية، لا على مستوى كم الإنتاج، ولا على مستوى الكميات المستلمة من قبل مؤسسة الحبوب، ولا على مستوى الواقع المعيشي للفلاحين.

واقع المحصول

لقد نقلت إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2018/6/25، تقريراً عن وزارة الزراعة يقول: «إن مساحة الأراضي المحسودة من محصول القمح وصلت حتى نهاية الأسبوع الماضي إلى 258 ألف هكتار للقمح منها 90 ألف هكتاراً في حلب وحوالي 60 ألف هكتار في حماه والغاب و 76 ألف هكتاراً في الحسكة. وقد تجاوزت المساحات المحسودة من الشعير 210 آلاف هكتاراً منها 125 ألفاً في حلب و 57 ألفاً في حماه».

فيما كشف مدير عام مؤسسة الحبوب، عبر إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2018/7/3: «أن كميات محصول القمح في الحسكة منخفضة هذا العام بسبب الانحباس المطري» وأضاف: «بلغت الكمية المسلمة لمركزي استلام القمح في محافظة الحسكة 28,3 ألف طن قمحاً منذ بدء موسم الحصاد وحتى تاريخه، مبيناً أن فلاحين ضمنوا أراضيهم للرعاة لتعويض خسارتهم لكون المحصول لم يكتمل نموه بسبب انحباس الأمطار، بينما في الفترة الحالية نفسها من العام الماضي كانت الكمية المسلمة تقرب من 80 ألف طن».

أما الأخبار الواردة من محافظة الحسكة فتقول: أن المنافسة جارية على قدم وساق بين «مؤسسة الحبوب» - «الإدارة الذاتية» - «التجار» على مستوى استلام المحصول من الفلاحين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض التجار يشترون المحصول من أجل تهريبه للخارج، وليس من أجل وضعه بالاستهلاك المحلي.

فعلى الرغم من رفع قيمة استلام المحصول إلى 175 ليرة للطن من قبل مؤسسة الحبوب، وتعهدتها بصرف القيمة خلال فترة قصيرة نسبياً، إلا أن بعض الفلاحين يلجؤون إلى مراكز «الإدارة الذاتية» والتجار، وذلك لسهولة عمليات الاستلام من قبل هؤلاء، بعيداً عن بعض شروط الاستلام الخاصة بمؤسسة الحبوب، وخاصة على مستوى نسب الأجرام التي تخفّض من القيمة، بالإضافة إلى ديون المصرف الزراعي على الفلاحين التي يتم اقتطاعها من القيمة، وغيرها من القضايا والشروط الأخرى، ناهيك عن بعد المسافة إلى مراكز التسليم

الكائنة في مدينة القامشلي، وما يمكن أن يتعرض له الفلاحون من صعوبات وعراقيل أثناء نقلهم لمحاصيلهم.

واكثار البذار أيضاً

وحول المتعاقدين من الفلاحين مع مؤسسة إكثار البذار، فقد نقلت إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2018/6/19، «تأكيد عدد من مزارعي القمح المتعاقدين مع مؤسسة إكثار البذار أن خسائرهم زادت مع رفض استلام محصول القمح بحجة عدم مطابقته الشروط والمواصفات»، وأضافت على لسان أحد المزارعين قوله: «إن مزارع القمح المتعاقد مع مؤسسة إكثار البذار سيخسر في حال رفض استلام المحصول وتحويله إلى مؤسسة الحبوب بسبب فارق السعر وزيادة تكاليف عملية الإنتاج، ونطالب إكثار البذار بزيادة عامل الرطوبة فيما لم تتفك كل العمليات والجهود التي قمنا بها في تخفيض نسبة الرطوبة من تشميس وتغطية وتقليل المحصول لتكون النتيجة رفض العينات». وعن مطالبات المزارعين بتجاوز شرط الرطوبة أكد مدير فرع مؤسسة إكثار البذار في طرطوس: «أن نسبة الرطوبة الزائدة تؤدي إلى تعفن البذار عند تخزينها وتالياً تلفها وعدم الاستفادة منها، والمؤسسة وضعت خطة لاستلام 500 طن من بذار القمح الجيد من الفلاحين وفق شروط محددة ولم يتم استلام أية كمية حتى تاريخه نتيجة عامل الرطوبة المرتفع».

الاستيراد هو البديل

ما سبق يشير إلى استمرار تناقص الإنتاج في محصول القمح، وإلى تناقص الكميات المسلمة لمراكز مؤسسة الحبوب، كما يشير إلى استمرار معاناة الفلاحين، ليس جراء

عوامل الطبيعة التي تأتي على محاصيلهم دون أن يعوضوا عنها بالشكل المجزي، بل جراء وقوعهم بين فكي الكماشة من خلال الشروط الموضوعية من قبل مؤسستي الحبوب وإكثار البذار، مع ما يرافقها من بعض أوجه الفساد، ووقوعهم بالنتيجة تحت رحمة بعض التجار، خاصة في ظل بعد بعض مراكز الاستلام عن الحقول، مع صعوبات النقل والانتقال بظروف انخفاض معدلات الأمان على الطرق بنتيجة الظروف الخاصة بالحرب والأزمة.

والنتيجة، أن البديل المتاح لسد الفجوة من أجل تأمين حاجات الاستهلاك من هذه المادة الحياتية سيكون عبر عمليات الاستيراد، حيث أعلن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن وجود خطة لاستيراد نحو 1,5 مليون طن قمح هذا العام، في حين سبق للوزير أن أعلن: أن سورية تملك احتياطات استراتيجية من القمح تكفي لأكثر من 8 أشهر!

أي: أن الاحتياج المحلي من مادة القمح أصبح جزءاً هاماً منه بيد التجار، سواء هؤلاء الذين يشترون جزءاً من الإنتاج من الفلاحين، أو القائمين على عمليات الاستيراد الكبيرة لصالح مؤسسة الحبوب، وغيرهم من السماسرة والطفيليين على هذا المحصول الاستراتيجي، الذي كانت سورية مكتفية منه طيلة عقود، بل وتصدر الفائض سنوياً.

مفارقة تحز بالقلب

المفارقة التي تحز بالقلب بعد كل ذلك هي الخبر الذي تداولته الكثير من وسائل الإعلام «الأمريكية والغربية والعربية» نهاية الأسبوع الماضي، والذي يقول: «كشف باحثون أمريكيون أن بذوراً تنبت في سورية تستطيع حماية حقول القمح في الولايات المتحدة

من الأضرار الناجمة عن التغير المناخي... وتتمتع البذور السورية قوتها مما اكتسبته من جينات ذكية راكمتها لآلاف السنين، الأمر الذي سيجعلها حلاً مثالياً لمجابهة الحشرات التي تفتك بالمحاصيل الأميركية».

الخبر أعلاه عن الجينات الذكية المتراكمة خلال آلاف السنين، التي تمتاز بها البذور السورية، والتي ستكون منقذاً لحقول القمح الأميركية، لا يشير فقط إلى البيئة التي نمت فيها هذه البذور مما أتاح لها أن تكون مقاومة للكثير من الآفات والحشرات، بقدر ما يشير إلى ذكاء فلاحينا وما عانوه خلال آلاف السنين للوصول إلى هذا «الذكاء الجيني» المتوافق مع مختلف البيئات، والقادر على مجابهة الحشرات، موسماً بعد آخر.

والمؤسف بعد كل ذلك أن هناك من يسعى إلى واد هذا الذكاء المتوارث وتغييره، وإلى تخفيض إنتاجنا ومحاصيلنا الزراعية تبعاً، بل وضرب هذا الإنتاج، وخلق المزيد من الصعوبات أمام المنتجين والفلاحين وعلى مستوى معيشتهم واستمرارهم بالإنتاج، سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر، وذلك وصولاً للاضطرار إلى تأمين احتياجاتنا عبر المزيد من عمليات الاستيراد، على حساب المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني، والتاريخ والمستقبل أيضاً، فيما تتسع دائرة المستفيدين من ذلك لتشمل كبار التجار والمصدرين والمستوردين والمهربين، بالإضافة إلى بعض الدول الغربية ومراكز أبحاثها.

والسؤال الذي يطرح نفسه: متى ستصبح السياسة الزراعية والخطط الزراعية المعتمدة منقذة لسورية وحقولها، بحيث تصب في مصلحة المنتج والمستهلك والاقتصاد الوطني، وليس بمصلحة حيتان التجار والفاسدين؟

أوراق مونسانتو عن علوم الشركات



تظهر الوثائق الداخلية الصادرة في دعوى قضائية لضحايا السرطان كيف أن العملاق الكيميائي يدمر العلم بنشاط لتعزيز منتجاته وأرباحه.

■ ترجمة جيهان دياب
عن موقع المناخ والراسمالية

أوراق مونسانتو هي كنز من الوثائق الداخلية التي صدرت واحدة تلو الأخرى منذ آذار 2017 كجزء من دعوى قضائية أمريكية رفعها مرضى السرطان ضد مونسانتو بسبب مبيدات الأعشاب واسعة الانتشار، الغليفوسات. تشير هذه الأوراق إلى الكثير من نشاط مونسانتو بإفساد العلوم، وذلك لأن ممارسات الشركة تسيء باستمرار إلى المكانة الأخلاقية للعلم في دعايتها للدفع باتجاه مصالحها.

تنفق الشركة نحو 10% من رأس مالها في مجال البحث والتطوير لمواصلة تطوير تكنولوجيا زراعية جديدة، وكما ورد في وثائقها: «نعتقد أن الابتكار ينطوي على إمكانية تحقيق توازن بين احتياجات البشرية وموارد كوكبنا».

تتضمن الكشوفات التأكيد على أن الشركة بالكاد اختبرت سمية منتجاتها في العالم الحقيقي، وتجنبت بفاعلية متابعة الدراسات التي قد تظهر نتائج غير مرغوب فيها، وأخذت دراسات العلماء المستقلين المفترضين. كما أنها توضح قيامها بشكل منهجي بمهاجمة علماء هدت أبحاثهم أرباحها.

إن صناعة مبيدات الآفات تستخدم حجاً «قائمة على العلم» لإخفاء سياساتها والضغط على السياسيين. فهي تستدعي «العلوم السليمة» بشكل روتيني بطرق ميسرة للغاية، وترفض الأدلة العلمية التي تتعارض مع مصالحها باعتبارها «علماً غير مرغوب فيه». على سبيل المثال: نشر مدير لوبي اتحاد صناعة المبيدات التابع للاتحاد الأوروبي (ECPA) «الجمعية الأوروبية لحماية المحاصيل»، العديد من المقالات حول إعادة سماح الاتحاد الأوروبي باستخدام مبيد الغليفوسات، قال فيها: إن القرارات العامة يجب أن تستند إلى «الحقائق، وليس الخوف»، وأن وظيفة السياسيين هي «أن ننظر إلى العلم»، ليتظاهر بكل خطاب حماسي بأنه وصناعته، يفتقدان العالم من الجوع. إذاً، ما نوع العلم الذي تقوم به شركات المبيدات؟

«العلوم التنظيمية» مقابل العلوم

«العلم التنظيمي» يتضمن الدفاع عن سلامة منتجاتهم للتوافق مع اللوائح العامة ومعايير السموم التنظيمية الدولية. حيث تنفق شركات المبيدات الكثير من الوقت والمال في محاولة للتأثير على القواعد والمعايير العامة للعلوم. على سبيل المثال: تلقى المعهد الدولي للعلوم الحياتية، الذي تموله العشرات من شركات الصناعات الغذائية، الشركات التجارية الزراعية الكبيرة متعددة الجنسيات، الهادفة للتأثير على الهيئات التنظيمية وأساليبها، للتأكد من عدم التدقيق عن كذب في مخاطر المنتجات الصناعية، أكثر من 20% من تمويله من مونسانتو عام 2012.

ولهذا أثار رئيسة في صناعة المبيدات. إذ لا تجري الاختبارات الجادة إلا على المواد الفعالة، وليس على التركيبات المستخدمة

فعلياً. وهذا يعني أن الاختبارات تجري فقط على الغليفوسات في مبيدات الأعشاب، وليس على تركيبات مثل «راوند أب مونسانتو» على الرغم من وجود دليل قوي على أنها أكثر سمية منه «لا يستخدم الغليفوسات لوحده كمبيد للأعشاب لأنه غير فعال». ورغم أن الأكاديميين يميلون إلى دراسة تأثيرات التركيبات الكاملة التي يتعرض لها الناس والبيئة في العالم الواقعي. إلا أن أعمالهم يتم إهمالها عادة.

تبين الوثائق التي تم الكشف عنها في عام 2002 أن شركة مونسانتو كانت على دراية جيدة بالدراسات المستقلة التي تظهر أن التركيبات تسببت بالضرر: «إن الغليفوسات على ما يرام ولكن المنتج المصاغ (وبالتالي المادة الفاعلة بالسطح» هي التي تسبب الضرر».

عندما قامت هيئة سلامة الأغذية الأوروبية والوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية بتقييم سمية الغليفوسات، لم تختبر أيضاً تركيباته، لأن لوائح الاتحاد الأوروبي لا تتطلبها. أوصت الوكالة الأوروبية لسلامة الأغذية فقط بأن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باختبار سميتها الجينية التي تسبب في حدوث طفرات مسرطنة محتملة. بعد تقييم الوكالة الدولية للأبحاث ضد السرطان التي أخذت الغليفوسات والصيغ النقية بعين الاعتبار، استمر الجدل العام لمدة 18 شهراً حول إعادة ترخيص الغليفوسات في الاتحاد الأوروبي، ليبدو حول مسألة أنه يسبب السرطان للعمال الذين يستخدمون مبيدات الأعشاب المستندة إلى الغليفوسات أم لا. لكن المنظمين في الاتحاد الأوروبي لم يستطيعوا الإجابة عن هذا السؤال.

نشر الأوراق «المناسبة»

إن الدراسات العلمية التي تمويلها الصناعة تميل إلى تحقيق نتائج تعود بالفائدة لصالحها - أو ما يسمى بالتحيز المالي - ولها عاملان رئيسان. أولاً: يميل الباحثون العاملون لدى الشركات إلى تصميم دراساتهم بطرق ستفيد رعاتهم. ثانياً: عادة ما ترفض الشركات التي تمويل الأبحاث نشر النتيجة إذا لم تناسبها. على المدى الطويل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تطور الأدبيات العلمية المتاحة حول قضية معينة، والتي لها عواقب

سياسية كبيرة لأن مراجعة الأدبيات تلعب دوراً أكثر أهمية من الدراسات الفردية في تبليغ القرارات العامة.

تظهر أوراق «مونسانتو» أنها تتجنب فعلياً متابعة الدراسات التي تخاطر بإظهار نتائج لا تريد الاعتراف بها. مثلاً: تظهر المستندات الداخلية أن شركة «مونسانتو» قد أوقفت شركة الاستشارات الهولندية من تكرار الدراسة التي أشارت إلى أن تركيبة الغليفوسات تمتص من خلال الجلد بمعدل أعلى بكثير مما كان يعتقد سابقاً. في حالة عمل عالم السموم البريطاني جيمس باري، الذي توصل في دراسة أجريت عام 2001 لشركة مونسانتو، وفقاً للدراسات المنشورة في ذلك الوقت إلى، «أن الغليفوسات قابل لإنتاج السمية الوراثية» واقترح إجراء دراسات إضافية للتحقق من هذه النتائج. كان رد «وليام هيدنز» من شركة مونسانتو:

«نريد أن نوجد/ نطور شخصاً مرتاحاً مع المظهر الوراثي للغلايوفوسات/ راوند أب والذي يمكن أن يؤثر على المنظمين وعمليات التوعية العلمية عند نشوء قضايا السمية الوراثية، أرى أن باري ليس هو ذلك الشخص حالياً، وسيستغرق الأمر بعض الوقت والدراسات عالية المستوى للتوصل لذلك الشخص. نحن ببساطة لن نقوم بإجراء الدراسات التي يقترحها باري».

عندما يؤدي خفض التكاليف إلى الخداع

هذا الدافع الربحي يتكرر في جميع أنحاء أوراق مونسانتو ويؤدي إلى ممارسات احتيالية في العلم، مثل: الدراسات البحثية الوهمية، وهذا ينطوي على وجود دراسة مكتوبة من قبل موظفي الشركة ولكن يفترض أنها من تأليف خبراء مستقلين يوافقون على التوقيع ووضع أسمائهم على الدراسة. وقد تم الكشف عن أدلة على مثل هذه الممارسة في العديد من الدراسات الهامة حول الغليفوسات المنشورة في الأدبيات العلمية، مثل: مراجعة أدبيات «وليم كورس ومونرو (2000)» وكير وكيركلاند (2013)، أو نقد لتقييم IARC عام 2016. حتى المقالات الصحفية، مثل: مقالات افتتاحية نشرت في مجلة فوربس بقلم هنري ميلر، عالم، تم كتابتها من قبل موظفي شركة مونسانتو. كما أوضحت هايدنز في عام

2015 في البريد الإلكتروني الداخلي لشركة مونسانتو

مهاجمة العلماء المستقلين

لا تتردد مونسانتو في ممارسة الألعاب القذرة، فقد نظمت حملة لتدمير الوكالة الدولية لأبحاث السرطان بعد تقييمها الحرج للغليفوسات باعتبارها مادة مسرطنة محتملة، وبصورة أعم، كانت الشركة تحافظ على المراقبة الدائمة للادبيات العلمية للتأكد من أن الدراسات التي تهددها قد قوضت. وجاء على لسان المدير التنفيذي السابق لشركة مونسانتو: «إن البيانات التي يقدمها الأكاديميون كانت دائماً مصدر قلق كبير بالنسبة لنا في الدفاع عن منتجاتنا». كما تم ذكر جمع المعلومات الاستخباراتية عن أنشطة المنظمات غير الحكومية في الوثائق.

النتيجة

أولاً: يبدو أن العمل لصالح شركة مونسانتو يضع علماءها في مواقف محرجة. فليدهم إمكانية الوصول إلى الكثير من الموارد ولكنهم بحاجة إلى مواصلة خفض التكاليف، ويتعرضون للمخاطرة بارتكاب الاحتيال العلمي. إنهم يعرفون منتجاتهم بشكل متعمق ولكنهم لا يستطيعون نشر ما يعرفونه، ويحاربون من ينشره. كعلماء، بتسويق المنتج، تتحول كفاءتهم العلمية إلى محاربة العلوم ذات الصلة بدلاً من تطويرها.

وثانياً: إن هذه التبادلات تدل على أن الشركات لديها اهتمام راسخ في البحث الذي تقوم به أو تمويله لتؤكد على سلامة منتجاتها حتى يمكن الوثوق بها كمصدر موثوق للقرار العام. كما تظل البحوث التي تجري في الصناعة أساس تقييم الجهات التنظيمية العامة، في الاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى. ومع ذلك، لن يكون من الصعب للغاية فرض رسوم على الصناعة مقابل تكلفة التقييمات العامة، كما أن البحوث الخاصة بتقييمات ما قبل السوق، التي يقوم بها باحثون مستقلون، تتبع البروتوكولات التجريبية التي تأخذ بعين الاعتبار ما تتعرض له بالفعل بيننا ونحن كمواطنين، بدلاً من سيناريوهات الخيال الملائمة من قبل دوائر الشؤون التنظيمية في الصناعة ومجموعات الضغط. لكن هذا يعتمد على الإرادة السياسية، وليس العلوم.

واشنطن تذرّف النفط من عيونها



المزيد من الجهد للإسهام في السلام والاستقرار في المنطقة والمشاركة في حماية السلام والاستقرار هناك. ستواصل الصين لعب دورها الإيجابي والبناء في هذا الاتجاه».

واشنطن... نحو مزيد من العزلة

كان ترامب قد طلب مؤخراً من الحكومات والشركات الدولية وقف جميع وارداتها من النفط الإيراني، بما فيها الصين والهند أكبر مستوردي النفط من طهران، وبالفعل أعلنت دول عدة تجاوبها مع طلب ترامب، مثل: اليابان وكوريا الجنوبية.

تزامن هذا مع اجتماع أطراف «الاتفاق النووي» الإيراني في فيينا جددوا فيه التزامهم به بشكل «فاعل وتام»، حيث أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف: أن «الجميع ملتزمون بضمان مصالح إيران، ما يعني أن الولايات المتحدة معزولة».

من جهة أخرى أبدت إيران استعدادها لاستئناف المفاوضة والحصول على سلع مقابل صادراتها النفطية لتجاوز العراقيل التي تضعها عقوبات واشنطن أمام وصول طهران للنظام المالي العالمي.

وفيما يبدو أن واشنطن تسعى من خلال الورقة الإيرانية إلى ما هو أبعد من استهداف إيران ذاتها، أي إلى ممارسة الضغوط وفرض العقوبات على أطراف عدة بما فيها شركات دولية، ودول حليفة كأوروبا، أو دول منافسة كالصين، في محاولة لتنظيم تراجعها الاضطراري، فإن هذا السلوك لن يفضي سوى إلى مزيد من العزلة الأمريكية المتنامية على خارطة العلاقات الدولية.

المقنول بحراً عبر المضيق إلى 2.17 مليون برميل يومياً، فيما وصلت خلال النصف الأول من 2018 فقط إلى 4.17 مليون برميل يومياً، ويأتي النفط عبره من إيران والسعودية والكويت والإمارات والعراق - 88% من صادرات السعودية النفطية تمر عبره - كما أن غالبية إنتاج قطر من الغاز المسال يمر عبره أيضاً. وقد شهد المضيق تهديدات مماثلة في السابق، وفي عام 1988 جرت معركة استمرت يوماً كاملاً عندما ردت الولايات المتحدة على استهداف إيران سفينة «USS Samuel B. Roberts» الأميركية، وفي 2008 صرّح قائد الحرس الثوري الإيراني أن إيران ستفرض سيطرتها على المضيق في حال تعرضها لهجوم عسكري، ما أدى إلى ردع واشنطن عن استمرار استفزازها، وفي عام 2012 هدّدت طهران بخلق المضيق رداً على العقوبات الأميركية والأوروبية التي استهدفت عائداتها من النفط على خلفية برنامج إيران النووي، وفي أيار 2015 أطلقت سفن إيرانية النار على ناقلة نفط سنغافورية وصارت سفينة شحن، لكن حتى الآن لم تستدع الأمور أن تتفدّ إيران تهديداتها حول المضيق.

الصين تدعو الأطراف المعنية إلى حل وسط

دعا تشين شاو دونغ، مساعد وزير الخارجية الصيني الدول المعنية إلى بذل المزيد من الجهد لضمان الاستقرار في المنطقة، حيث قال: «أجرت الصين اتصالات مكثفة مع الدول العربية في إطار مساعي إحلال السلام في الشرق الأوسط وما يحيط بإيران». وتابع: «ترى بكين أنه على الدولة المعنية بذل

قريبة، والتي لم يعد لعقوباته أثر على إيران التي اكتسبت المناعة، بل على تلك الدول المرتبطة بمصالحها معها سواء سياسياً أو اقتصادياً، بمعنى: عقوبات واشنطن لا تستهدف إيران نفسها، بل تلك الدول المرتبطة معها للحد من هذا التغيير في خطوط خريطة التجارة الدولية... إلا أنه حديثاً باتت تلك العقوبات موجهة بشكل مباشر لتلك الدول والشركات الأوروبية».

السعودية تضاعف إنتاجها

بسياق عرقلة تصدير النفط الإيراني، طلب ترامب من السعودية زيادة إنتاجها نحو مليوني برميل في اليوم، الأمر الذي تمت الموافقة عليه في محاولة لجعل السعودية تحل محل إيران في السوق النفطية وكسر العلاقات الاقتصادية الإيرانية، كذلك تعويض النقص في إنتاج النفط العالمي نتيجة للضغوطات الأمريكية على فنزويلا والاضطرابات الجارية في ليبيا، ما أوجد رداً عند الإيرانيين وصل حد التهديد بإغلاق مضيق هرمز إذا اقتضت الضرورة، فقد أكد محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري الإيراني بتصريحات لوسائل إعلام محلية أنه: «إذا لم تتمكن إيران من تصدير نفطها عبر مضيق هرمز بسبب ضغوط أمريكية، فلن يسمح لاية دولة أخرى في المنطقة بذلك».

مضيق هرمز

يعد أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة فثت الإمدادات التجارية النفطية الدولية تمر عبره، وبحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في عام 2017 وصلت صادرات النفط

في خضم تراجع الولايات المتحدة مع حلفائها دولياً تنزايدي خسائرها وتنزايدي التهديدات بخسائر أخرى قادمة، لتعمل ما استطاعت على التخفيف من حدتها، ولها من تجارة النفط العالمية أكبر تهديد كونها أكبر مستهلك له.

■ يزن بوظو

مع تصاعد دول أخرى سياسياً واقتصادياً، بما يعنيه من تغيير في الميزان الدولي، تتغير خريطة التجارة العالمية بخطوطها ومراكزها تدريجياً وفقاً للأوزان الجديدة، التي تعمل واشنطن ما استطاعت على كسب أقل وزن منها فضلاً عن انعدامه، وفي هذا السياق تحاول واشنطن تقويض الاقتصاد الإيراني المرتبط إقليمياً مع الدول المجاورة كتركيا، وغربياً مع أوروبا، وشرقياً مع الصين والهند وروسيا بشكل أساس.

النفط الإيراني هدفاً وذريعة في أن واحد

ما إن تشم واشنطن رائحة نفط حتى تمتص مصنره، هذا ما اعتدنا رؤيته منذ منتصف القرن الماضي، سواء عبر اتفاقات تقوم على توافق في المصالح كعلاقتها مع دول الخليج، أو بضغوطات سياسية وعسكرية تصل حد الاحتلال والصف كإفغانستان والعراق وليبيا فضلاً عن أهدافها الأخرى بخلق هكذا أزمات وحروب. إلا أن مصالح إيران المتعارضة وواشنطن وعلاقتها دولياً ووزنها إقليمياً شكّل عائقاً على مدى عشرات السنين أمام مطامع الأمريكي فيها، وجلّ ما استطاع هو: أن يقوّض حركة إيران الاقتصادية ويبطئ من نموها، وصولاً إلى فترات سابقة

«الشرق الأوسط يتجه نحو الشرق بعد 3000 سنة من محور تركيزه بين الغرب والشرق، لتصبح المنطقة اليوم قريبة من آسيا، وتصبح الصين باعتبارها أكبر اقتصاد ومحرك للنمو الاقتصادي في آسيا لاعباً أساسياً في المنطقة»...

الصين تعيد «العرب» لآسيا



قاسيون

صدر مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية بالاشتراك مع المؤسسة الصينية للدراسات الدولية في 14 يونيو، الكتاب الأزرق حول إنجازات وأفاق منتدى التعاون الصيني-العربي، يتضمن تلخيص إنجازات البناء الصيني العربي المشترك لـ «الحزام والطريق» والتعاون الاقتصادي والتجاري والتبادلات الإنسانية والتعاون الاجتماعي والسلمي والأمني.

وقعت الصين اتفاقية بناء «الحزام والطريق» مع تسع دول عربية حتى الآن، وأشار سون ده قانغ، نائب مدير معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية في تصريح لصحيفة الشعب اليومية، إن «مبادرة الحزام والطريق تلقت رداً إيجابياً من قبل الدول العربية منذ إطلاقها في عام 2013، وحقق الالتحام باستراتيجية التنمية في البلدان العربية نجاحاً ملحوظاً».

الصين ثاني أكبر شريك تجاري

تعد الصين في الوقت الحاضر ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية ككل، وأكبر شريك تجاري لـ 10 دول عربية، وتم تشكيل نمط التعاون «1 + 2 + 3» كأول وثيقة تفاهم مشتركة بين الصين والدول العربية، والمتمثل في التعاون في مجال الطاقة كمحور رئيس، والبنى التحتية، واتخاذ الطاقة النووية، والأقمار الصناعية الفضائية، والطاقة البديلة، كمجالات ثلاثة للتعاون بتقنيات عالية.

كما أنشأت الصين آلية اقتصادية وتجارية مشتركة مع 22 دولة عربية ومع مجلس التعاون الخليجي، ووقعت اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني الثنائية مع جميع الدول العربية، وتعتبر بيانات حجم التجارة بين الصين والدول العربية وقيمة الاستثمارات المباشرة الصينية في الدول العربية والعقود الموقعة حديثاً بين الجانبين مثيرة للإعجاب والاهتمام. حيث بلغ حجم التجارة بين

الصين والدول العربية في عام 2004: 36.7 مليار دولار، ليقفز إلى 191.352 مليار دولار أمريكي في عام 2017، لينمو بنسبة وسطية 11% سنوياً.

طريق الحرير من هنا بدأ

نشو وي لي مدير مركز بحوث منتدى التعاون الصيني-العربي في مقابلة مع صحيفة الشعب اليومية: يصف التعاون الجماعي الصيني العربي «كمثال حي للتعاون بين دول: جنوب-جنوب». حيث يشير إلى أن «الصين والدول العربية بالرغم اختلافهما في النظام السياسي والأيدولوجي لكن جميعها

تحويل نظام الحكم العالمي، وبناء مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية، وخلق نماذج جديدة». ويكمل الباحث الصيني بالقول: «الصين والدول العربية هم من ابتكروا طريق الحرير القديم من 2000 عام، ووقوعهما على طرفي قارة آسيا، وامتلاكهما عناصر تكامل قوية في البنية الاقتصادية للعصر الجديد، سيجعل التعاون الصيني-العربي في المستقبل نقطة انطلاق، ليكون العالم العربي محطة عبور الصين ونقطة ارتكاز لتعزيز بناء الحزام والطريق مستقبلاً».

دول نامية، ولديها تاريخ مماثل في محاربة القمع الاستعماري وسياسة القوة، ومواجهة مهمة تحقيق الإصلاح والتنمية والاستقرار التاريخية، وللجميع مطالب واقعية لحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة في النظام الدولي القائم». ومن جانبه، قال سون ده قانغ إن «الصين والدول العربية ستقومون-بالإضافة إلى التبادلات الاقتصادية-بتعزيز التشاور والحوار في المجالات السياسية والأمنية في المستقبل، واستكشاف طرق جديدة لتعزيز التعاون والتبادل الدولي، وتشجيع

نما التبادل التجاري الصيني العربي بمعدل 11% سنوياً تقريباً بين 2004 و 2017

هل بدأت المكسيك عصراً جديداً؟

ديمة كتيلة

في الأول من تموز الجاري أصبح، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، المرشح اليساري، رئيساً جديداً للمكسيك بعد أن حصل على 53% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية.

مع فوز أوبرادور يصل اليسار للمرة الأولى إلى السلطة في المكسيك، وهي نتيجة وصفها العديد بأنه كان يمكن التنبؤ بها، لكنها رغم ذلك جاءت مفاجئة، فكما هو الحال في أمريكا وفي دول أوروبية عدة أثبتت الشعوب بأنها قد ضاقت ذرعاً بالنخب السياسية التقليدية.

تحول كبير في تاريخ المكسيك

الرئيس المكسيكي الجديد، هو سياسي شغل منصب رئيس حكومة مقاطعة اتحادية، وأيضاً رئيس بلدية مكسيكو سيتي، وهو يمثل الآن تحالف «معاً نضع التاريخ» الذي يضم حزب «مورينا»، وحزب «العمل»، وحزب «اللقاء الاجتماعي». وكان قد دعا خلال حملته الانتخابية إلى تقليل اعتماد بلاده على الولايات المتحدة الأمريكية.

نتيجة الانتخابات هذه جاءت مفاجئة في بلد لم يشهد تغيرات سياسية كبرى في تاريخه الحديث، حيث حكم الحزب «الثوري المؤسسي» البلاد لمدة 71 عاماً، وبعد أن خسر في عام 2002 لمصلحة حزب «الفعل الوطني» المتشكل منذ ستة عقود، عاد إلى السلطة في عام 2012.

لذلك فإن نجاح أوبرادور يعتبر كسرًا للاحتكار السياسي في البلاد، وهو ما عبر عنه بالقول: إن هذه هي المناسبة الأكثر أهمية في التاريخ المكسيكي منذ الثورة التي بدأت في عام 1910.

التغيير العميق والجاراة الأمريكية

الرئيس المكسيكي الجديد وعد بإحداث تغيير عميق في البلاد التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الجريمة والعنف، طالت حتى الحملة السياسية التي سبقت الانتخابات الأخيرة، إذ قتل فيها أكثر من 120 سياسياً ومرشحاً، ليتم وصفها بأنها الحملة الانتخابية الأكثر دموية في التاريخ.

بالنسبة لواشنطن فإن أوبرادور لا يمكن له أن يكون رئيساً جيداً للمكسيك طالما أنه يدعو إلى تقليل الاعتماد على واشنطن التي تمارس عليها أعلى درجات الاستغلال الاقتصادي والضغط في العديد من المجالات، من بينها: مسألة الهجرة والتهديد بإغلاق الحدود، والانسحاب من اتفاقية «نافتا» وهي اتفاقية التجارة الحرة التي تجمع أمريكا والمكسيك وكندا.

وليس من المستغرب الشائعات التي تروج

لها واشنطن بالقول: أن أوبرادور هو عميل روسي، فقد كان وزير الخارجية الأمريكي السابق ريكس تيلرسون قبيل الانتخابات قد دعا المكسيك إلى الحذر واليقظة من تدخل روسيا، ومن ثم قال مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، هيربيرت ماكماستر: إن أمريكا ترى بداية «تدخل روسي» في الانتخابات المكسيكية. الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، هنا بدوره الرئيس المكسيكي الجديد، معرباً عن أمهه في مواصلة التعاون،



كذلك فعل ترامب. ستكون أولوية أوبرادور في حكم المكسيك، هي: محاربة الفساد، وتحسين الأوضاع المعيشية في الولايات الجنوبية الفقيرة، واستعادة الكرامة الوطنية. فهل يستطيع رئيس البلاد التي قُدر لها أن تكون قريبة جداً من أمريكا أن يصل بها إلى الخلاص من الجريمة والفقر والفساد؟ يبدو هذا ممكناً طالما أن أمريكا ليست كما السابق، فهي تتراجع وتتكفي، وفي انكفائها رداً للشر وخير للغير.

الصورة عالمياً

«صفقة القرن» و«الخان الأحمر» والتمسك بالحقوق



يزداد الحديث اليوم مجدداً عن الخطة الأمريكية المسماة «صفقة القرن»، ولكنه ممزوج هذه المرة بتقديرات متدنية لفرص نجاحها. على الجانب الآخر يستمر الحراك الشعبي الفلسطيني الجاري في غزة، لتنضم الضفة الغربية والقدس إليه.

■ عليا نجم

أثبتت التجربة أنه من الخطأ الركون إلى التصريحات الأمريكية المتناقضة، التي تعكس درجة عالية من التخبط، والأمر ذاته ينسحب على «صفقة القرن»، التي لم تُعلن رسمياً، أو تتوضح معالمها حتى الآن.

إعلام العدو يقر: الخطة سنشئ

الحدث الأبرز مؤخراً على هذا الصعيد، هو: جولة الوفد الأمريكي، بقيادة جاريد كوشنر، وجيسون غرينبلات المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط، في المنطقة. حيث أشارت وسائل إعلام إلى لقاء سري عقد في العقبة في 17 حزيران الماضي جمع رئيس جهاز الموساد «الإسرائيلي» وقادة استخبارات السعودية ومصر والأردن وفلسطين. ورغم النفي الأردني والفلسطيني القاطع ما زال الإعلام «الإسرائيلي» يركز على «القمة الاستخباراتية» معتبراً إياها المستوى الإعدادي الأخير لـ«صفقة القرن».

إعلام العدو ذاته، يرى في مجمل طروحاته أن احتمال نجاح الصفقة ضعيف، كونها فشلت في إقناع الفلسطينيين ودول عربية أخرى، وأن واشنطن تستعد لإعادة تقييمها، وأن الخطة تسببت في

أزمة داخل حكومة نتنياهو. وفي استطلاع أجراه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» فإن حوالي 74% من «الإسرائيليين» يعتبرون أن فرص نجاح هذه الخطة ضعيفة أو ضعيفة للغاية.

الموقف الرسمي المعلن للسلطة يقول: إن الخطة مرفوضة، وشهدت رام الله مسيرة حاشدة رفضاً لها، قال خلالها نائب رئيس حركة «فتح» وعضو لجنتها المركزية، محمود العالول: «خرجتم لتقولوا كلمتكم، كما قالها أبناء شعبنا في كل مكان، فصفقة القرن محاولة لاختراق جدار الوحدة الفلسطينية ولن تنجح، وخرجتم لتقولوا: إن الرئيس والقيادة ليسوا وحدهم في مواجهة صفقة القرن بل معهم جماهير شعبنا». مضيفاً: «ترامب جاء بصفقة تحت عنوان حل قضية فلسطين، بدون اللاجئين والقدس والعودة، وقال له الرئيس محمود عباس: أمريكا ليست مؤهلة لأن تقود عملية السلام».

أفعال السلطة تناقض أقوالها

لكن موقف السلطة هذا لا يعزز سلوك قوى الأمن التابعة لها في الضفة عندما قمعت بالقوة مؤخراً الحراك المطالب برفع عقوبات السلطة عن غزة، والوصف الذي أطلقتته حركة «فتح» على الحراك بالقول: أن ما يجري من ضغوطات

«إسرائيلية» - أمريكية وداخلية مدعومة من «حماس» لثني القيادة الفلسطينية عن موقفها الرفض لـ«صفقة العار» هي مؤامرة لن تمر بالمطلق.

إذ أن مواجهة المخططات الأمريكية المستهدفة للقضية الفلسطينية تتطلب بالدرجة الأولى حشد الشعب الفلسطيني وحرص صفوفه في مواجهتها، والاستحقاق الأهم اليوم في سبيل ذلك، هو: أن ترفع السلطة عقوباتها الاقتصادية المفروضة على غزة لتخفيف الضغوطات على الشعب في القطاع، والذي يقدم أروع البطولات في مقاومة الاحتلال، ولإزالة العقبات أمام المصالحة المتعثرة.

في غزة استطاع الفلسطينيون جعل الاحتجاجات على الحدود ضمن فعاليات «مسيرة العودة وكسر الحصار» واقعاً مستمراً يستنفذ العدو، والتطوير المستمر والمبدع لأدوات بسيطة في المواجهة، حيث جعلوا من بالوناتهم الحارقة كابوساً يواجه العدو، أدت إلى خسائر كبيرة في أراضي المستوطنات المحيطة بالقطاع، وحملت المظاهرات هذا الأسبوع عنوان رفض «صفقة القرن»، أكد فيها المتظاهرون رفض الحلول الإنسانية للقطاع إذا كان ثمنها تخفيض سقف السياسي للفلسطينيين.

«الخان الأحمر» يجمد قرار العدو في خضم الحديث عن الصفقة الأمريكية يقدم الفلسطينيون في القدس درساً عن العزم الفلسطيني على التمسك بالحقوق، إذ استطاع الأهالي والناشطون تجميد قرار الكيان الصهيوني بهدم التجمع البدوي «الخان الأحمر» شرق القدس حتى البت في الالتماس المقدم في القضية. وذلك بعد مواجهات قام بها سكان الحي ونشطاء ومتضامنون أجانب، عندما شرعت الجرافات الإسرائيلية إلى شق طريق يوصل ما بين الشارع الرئيس ومنطقة الخان، حيث تسعى حكومة العدو إلى ترحيل التجمعات البدوية شرقي القدس، من أجل إقامة مشروع استيطاني يطلق عليه «E1».

وهنا يمكن القول: إذا كانت حكومة الاحتلال اليوم غير قادرة على تنفيذ أمر بهدم حي فلسطيني، أو حتى قمع الاحتجاجات الحاصلة على الحدود مع غزة، كما السابق، فهل تسمح جملة المعطيات المتعلقة بالحراك الشعبي الحاصل، وبموازين القوى الدولية والداخلية، كذلك التراجع والعزلة الأمريكية، والكيان الصهيوني المتخبط، بتمرير «صفقة القرن»؟! سيثبت القادم من الأيام أن الأمر يبدو مستحيلاً.

• وصفت وزارة الخارجية في كوريا الشمالية سلوك الولايات المتحدة في محادثات نزع السلاح النووي الكوري التي جرت الأسبوع الحالي بـ«المؤسف»، متهمه إياها بالسعي لنزع النووي بشكل «أحادي وفسري».

• قالت وزارة دفاع تايوان في بيان: إن مدمرتين أمريكيتين دخلتا المضيق الذي يفصل بين تايوان والصين يوم السبت ومن المتوقع أن تواصل الإبحار باتجاه الشمال الشرقي.

• أفادت وكالات أنباء بأن أعمال العنف تتواصل في مدينة نانت التي تقع غرب فرنسا على خلفية مقتل سائق سيارة عمره 22 سنة برصاص شرطي ليلة الأربعاء الماضي.

• أكدت وزارة التجارة الصينية، أن بكين ستضطر لاتخاذ تدابير جوابية في رد فعل مشروع، على فرض واشنطن رسوماً جديدة على الواردات الصينية بقيمة إجمالية تبلغ 34 مليار دولار.

• وافق مجلس المشتريات في الحكومة الهندية على اتفاقية توريد منظومات الدفاع الجوي الصاروخية الروسية S-400، وتم حسم الخلافات الطفيفة التي برزت أثناء المحادثات الأخيرة مع روسيا في هذا الشأن.

• تظاهر مئات الأشخاص في بروكسل من أجل السلام وصد سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وذلك قبل أيام من مشاركته في قمة لحلف شمال الأطلسي في العاصمة البلجيكية.



أوروبا ومعضلة الهجرة...



إن اعتماد سياسة هجرة أكثر انفتاحاً سوف لن يهدد المهاجرين ولا مواطني الاتحاد الأوروبي، بل سيؤدي إلى نفع كلا الطرفين. إن صياغة مثل هذه السياسة تعني النظر إلى النزاع القائم حول التنقل بحرية عبر المتوسط بطريقة أكثر عمقا وبالتالي حلّه بشكل أكثر جذرية.

■ بقلم: شارلز هيلر
تصريب وإعداد: عروة درويش

لا تدور الأزمة الحالية التي تحيط بموضوع الهجرة حول عدد المهاجرين الذين يعبرون البحر، والتي هي في أدنى مستوى لها منذ عام 2013، بل تدور حول السياسات. بات الميل نحو اتباع نهج مغلق، ووضع مسألة الهجرة ضمن التجاذب السياسي قوياً جداً بعد أعوام من التوتر الذي سببه وصول المهاجرين الضعفاء ذوي الأجساد المنهكة إلى السواحل الأوربية، وهو الوصول الذي يشعل أزمات سياسية كبرى على طول الاتحاد الأوربي.

أزمات سياسية تولدها الهجرة

توجد واحدة من أهم بؤر زلزلة هذه الأزمة في إيطاليا، حيث يمنع ماتييو سالفيني - وزير الداخلية الجديد المنتمي إلى أقصى اليمين - المنظمات غير الحكومية من إنزال المهاجرين الذين تم إنقاذهم من السفن. وهذه هي الحال التي وجدت مع الـ 629 شخصاً الذين كانوا على سطح سفينة «أوكايوس».

والبؤرة الثانية: هي ألمانيا، حيث يواجه التحالف الحكومي بقيادة أنجيلا ميركل خطر السقوط بعد تهديد وزير الداخلية، هورست سيهوفر، بالاستقالة أو إعادة اللاجئين عن الحدود الألمانية. ورغم توصل المستشارية والوزير لاتفاق فإن الأزمة لم تتحل بعد لكون أطراف الحكومة الأخرى قد لا ترضى عن أي اتفاق مخالف لما تم الاتفاق عليه سابقاً. إن

تستمر ألمانيا على الغالب بعروضها التي تقدمها للاجئين، أو بدعم سياسة الاستجابة للواصلين إلى شطآن الاتحاد الأوروبي، وستضطر لدعم وتعزيز السياسة التي دخلت في التطبيق منذ 2015: وهي منع المهاجرين من عبور البحر المتوسط عبر الاستعانة بمصادر رادعة من خارج دول الاتحاد الأوروبي.

«التوافق على الإغلاق»

لسياسة الإغلاق آثار رهيبية على المهاجرين، مثل: أن يصبحوا عرضة للتعذيب والإهانة على يد خفر السواحل الليبيين أو غيرهم من الذين سيترضونهم في البحر، والذين تم تدريبهم وتنظيمهم ومنحهم المعدات اللازمة في إيطاليا أو في إحدى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. ففي ظل التجاذبات السياسية التي غدت صعود أحزاب أقصى اليمين الشعبوية على طول أوروبا، والتي باتت تهدد الاتحاد الأوروبي نفسه بالتفكك، بات حتى المصنفون كتابعين «للتيارات الإنسانية» و«تيار يسار الوسط» يقبلون هذه السياسات على أنها «شر لا بد منه».

«ليس أجدى بهؤلاء المهاجرين أن يبقوا في أوطانهم بدلاً من محاولة الوصول إلى أراضي أوروبا التي أدارت ظهرها لهم والتي تهددهم بإعادتهم إلى حيث جاؤوا؟». سواء يتم قول هذه الجملة بتردد أو بثقة، بصوت عال أم بصوت خافت، بعدوانية أم بطيب قلب، فإن المواطنين الأوروبيين بمعظمهم يمتنون لو أن المهاجرين لديهم يختفون هكذا بكل بساطة فتنتهي المشكلة.

قادم شرعة الهجرة إلى حالة غير مبررة من اللامساواة في المجتمعات الأوروبية سمح لأصحاب العمل بتخفيض الأجور

إن ما يدعى «بالتوافق على الإغلاق» هو مجرد وهم. فسياسات الإغلاق المتعارضة بشكل تام مع الديناميكية التي تتم فيها الهجرة قد فشلت بشكل منهجي في وقف وصول اللاجئين غير الشرعيين، وذلك كما يظهر من السجلات في الأعوام الثلاثين الماضية.

مذ قامت الدول الأوروبية بتعميم حرية الحركة للمواطنين الأوروبيين في التسعينيات، في الوقت الذي أنكرت هذا الحق على السكان غير الأوروبيين، لم يتوقف وصول المهاجرين «غير المرغوب فيهم» بل تم الدفع بهم إلى الزوايا المظلمة فقط. والسبب في ذلك هو أنه طالما هناك وجود «لعوامل دفع» قوية كالحرب والأزمات الاقتصادية، وكذلك «عوامل سحب» قوية كالعمل وفرص الرفاه واحترام حقوق الإنسان، وأن هذين العاملين متصلان عبر شبكات الهجرة العالمية العابرة للحدود، فستبقى فاعلية السياسات التي تطبقها الدول لوقف الهجرة بشكل دائم ضعيفة.

فعلى مدار الثلاثين عاماً الماضية لم يكن الأمر يستغرق المهاجرين أكثر من وقت بسيط لفتح عدة طرق ومسارات جديدة للهجرة مقابل كل طريق ومسار تغلقه الدول. وتبعاً لكون هؤلاء المهاجرين مضطرين لاستخدام وسائل خطيرة للانتقال، وغالباً ما تكون الشبكات الإجرامية هي المتحكمة بهذه الوسائل، فهم يضعون حياتهم في خطر كبير. لقد تم تسجيل وفاة أكثر من 30 ألف مهاجر في البحر منذ التسعينيات. لقد بات البحر الذي كان صلة وصل بين الحضارات البشرية لقرون قديماً كبيراً لهؤلاء البشر.

الخوف يولد الخوف: الحلقة الخبيثة

إن سياسات الإغلاق هذه، والتي طبقتها في الغالب حكومات الوسط تحت ذريعة محاولة منعها - تصاعد المشاعر المعادية للمهاجرين -

قد ساهمت في نهاية المطاف في المشكلة. فرغم الوسائل العسكرية المذهلة التي وفرتها الدولة لشرطة الحدود استمرت الهجرة غير الشرعية، مما أعطى شعوراً لسكان أوروبا أن حكوماتهم قد «فقدت السيطرة»، وهو الشعور الذي تم إنكاؤه وتسييل الضوء عليه في أعقاب الانتفاضات العربية.

قاد عدم شرعية الهجرة إلى حالة غير مبررة من اللامساواة في قلب المجتمعات الأوروبية، مما سمح لأصحاب العمل بتخفيض الأجور في القطاعات التي يمكن للمهاجرين الواقفين في الخطر أن يشغلوها. ترك هذا الأمر انطباعات لدى الطبقة العاملة بأن المهاجرين باتوا يشكلون منافسة غير مشروعة لهم.

وعليه فإن سياسات الإغلاق والتفريق لم تولد سوى المزيد من الخوف ورفض المهاجرين. استغلت الأحزاب التي حشدت المقترعين - على قاعدة الخوف - هذه المشاكل، وقد جذبت في حقيقة الأمر انتباه العاطلين عن العمل الذين يزداد عددهم والذين لا ضمان صحياً لديهم والذين ضربتهم اللامساواة والذين يعدون من «خاسري العولمة»، والذي يعد استيائهم من الحال هو التربة الخصبة للمشاعر المعادية للهجرة.

ولهذا فقد علقتنا في حلقة خبيثة هي المسؤولية عن إشعال نار الاستياء، وعن تصاعد قوة أقصى اليمين.

نحو سياسة هجرة مفتوحة وتهدة النزاع من أجل التنقل

أصبح البحر المتوسط على مرّ الأعوام جبهة تشهد النزاع من أجل التنقل، وهو الأمر الذي اشتد في أعقاب الانتفاضات العربية عام 2011، وأزمة الديون الأوروبية. ومنذ ذلك الوقت أدكى كلا العاملين حركات الهجرة تجاه أوروبا واحتلت القوى التي تحاول وقف هذه الحركات مركز الضوء.

جذور الأزمة وآفاق الحل



محدودية أفق «المقاربة العالمية» من اللازم على صانعي القرار على المستوى المحلي والدولي، وبشكل متزامن أيضاً على الباحثين ومنتجي الثقافة والحركات الاجتماعية، ألا تكتفون بالنقد الأخلاقي للعنصرية ولرهاب الأجانب، بل التصدي للعوامل المتجذرة عميقاً في تشكيل مثل هذه المشاعر العنصرية.

إن ما نحتاجه هو نظام اقتصادي أكثر شمولاً وعدلاً يمكنه أن يخفف من استياء السكان الأوروبيين. علاوة على ذلك يجب التأكيد وإبراز مزايا العيش في مجتمعات متنوعة بحيث يمكن تخطي التوترات التي تنشأ من اختلاف الثقافات والبشر بشكل طبيعي وسلس. ويجب التأكيد على الروابط والقواسم المشتركة بين مواطني الاتحاد الأوروبي والمهاجرين. فالتضامن والمساواة بين المواطنين الأوروبيين والمهاجرين هي واحدة من الشروط الجوهرية للدفاع عن حقوق العمال في ظروف عمل ملائمة.

الجميع في مركب واحد

إن معالجة الجذور العميقة المسببة للنزاع حول التنقل ليست بالأمر الهين، فهي تتطلب على إدراك أن التوترات المحيطة بالهجرة غير قابلة للحل عبر سياسات الهجرة وحدها، أو من قبل صانعي القرارات وحدهم في هذا السياق. فالحل يتضمن رسم مسار يتم اتباعه بشكل جماعي يؤدي إلى اعتماد سياسات هجرة أكثر انفتاحاً، ولكن الأهم: أن نقيم أولاً مجتمعاً أكثر عدلاً. هذا الأمر ضروري لوضع حد لموت المهاجرين أثناء عبورهم البحر وفي تلك الحلقة الخبيثة المفرغة التي تفرضها سياسات الإغلاق، والتي تجد في داخلها العنف وشيطنه الهجرة. لقد فشلت سياسات الإغلاق في إيقاف الهجرة غير الشرعية، ولم تفعل أكثر من إكفاء نار اليمين المتطرف واتباع طريق تفكيك أوروبا. إن كانت أوروبا تريد إيقاف غرقها فعليها أن تنهي اتباع السياسات التي تفرض على المهاجرين الغرق في البحر المتوسط. سواء أعجبنا الأمر أم لا، وسواء أحببنا وصول المهاجرين إلى أوروبا أم لا، فجميعنا في مركب واحد.

النزاعات هو أمر ضروري ولازم، إن كانت أوروبا ترغب في الحد من عوامل إجبار وضع الكثير من البشر في مسارات صعبة، تجبرهم على النزوح عن مناطقهم وأقاليهم، والذين لا يصل منهم إلى شواطئ أوروبا إلا عدد يسير.

معالجة الأسباب

المؤدية لإفشاء المهاجرين

يقبع خلف نقص التوافق داخل الاتحاد الأوروبي ما يسمى «بالمقاربة العالمية»، والتي تعاني من كونها أحادية الجانب، والتي تركز على الهجرة بوصفها «المشكلة». وكننتيجة لذلك فهي تفتشل في رؤية الهجرة بوصفها عملية اجتماعية طبيعية. وبالتالي هي غير قادرة على علاج الظروف التي تؤدي إلى تشكل الدافع الاجتماعي والسياسي وراء حدوث الهجرة وإقصاء المهاجرين. إن مجرد قدرة أن يؤدي وصول بضعة آلاف من المهاجرين إلى أوروبا إلى وضع الاتحاد الأوروبي في هذه الأزمة الواضحة يظهر مدى

استخدام الاتحاد الأوروبي لمنح المساعدات تحت ستار التنمية فرض سياسات تحكم بالهجرة على الدول المتلقية في الجنوب العالمي

الكامل مع الأزمة. ذلك أن تطبيقها لن يقتصر على جعل السياسات أكثر انفتاحاً، بل سينتضمن اتخاذ إجراءات لازمة لنجاح مثل هذه السياسة، تجعلها إن تم الركون إليها علاجاً فاعلاً للجذور العميقة للنزاع على التنقل.

النظر أبعد من المقاربة الأوروبية الأحادية وغير المترابطة

يدعي الاتحاد الأوروبي اليوم بأنه يعالج أحد جوانب النزاع حول التنقل، وذلك باستخدام المساعدات ضمن ما يسمى: «المقاربة العالمية للهجرة». فهو يدعي بأنه يعمل هذا يقارع «الأسباب الجذرية» التي أدت إلى تقوية الهجرة ناحية أوروبا. أظهرت الأبحاث بوضوح بأن التنمية لا تحدث بشكل أوتوماتيكي ويقودها لتقليل الهجرة. لن يكون لهذه السياسة إلا تأثير ضئيل طالما أن سياسات التجارة غير العادلة بين الاتحاد الأوروبي والجنوب العالمي مستمرة ولا تتغير فيها، وهي هنا على سبيل المثال لا الحصر الزراعة والصيد في إفريقيا.

فمن الناحية العملية نتج عن استخدام الاتحاد الأوروبي لمنح المساعدات تحت ستار التنمية، فرض سياسات تحكم بالهجرة على الدول المتلقية في الجنوب العالمي، فبات الاتحاد الأوروبي بذلك يدعم الأنظمة التسلطية التي كانت هي السبب الأساس في هروب اللاجئين.

وعندما لم يفاقم النزاع - من خلال تدخله العسكري - كما حدث في ليبيا، أثبت الاتحاد الأوروبي أنه غير قادر على العمل كقوة استقرار في مواجهة النزاعات المدنية التي يتم تدويلها. يتضاعف هذا الفشل في وقت التنافس الشديد على الهيمنة العالمية. فالالتزام الحقيقي بالعدالة العالمية وبحل

وقد أدى نقص التضامن داخل الاتحاد الأوروبي مع ما يسمى «دول الجبهات» في جنوبي وشرقي أوروبا إلى ضخ المزيد من الرخم في الأزمة. وفي حال الاستمرار في تطبيق السياسات ذاتها فلن تكون هناك نهاية في الأفق للتوتر والعنف المحيطين بمسألة الهجرة، أو بالاتجاهات السياسية المقلقة التي تتصاعد بذريعتها.

إن نقلة جوهرية نموذجية هي أمر ضروري لكسر هذه الحلقة الخبيثة. على المواطنين الأوروبيين وصانعي السياسات على السواء أن يدركوا بأن المسألة لا تتعلق بما إن كان المهاجرون سوف يمارسون حريتهم في عبور الحدود، بل في التكلفة البشرية والسياسية لهذا العبور.

يمكن لسياسات الدول أن تخلق فقط إطاراً قانونياً لحركة البشر ليتبدى أثرها بالتالي عن طريق تنظيمها بشكل جزئي، لكن لا يمكن بآية حال أن تؤدي إلى منعها. يمكن فقط لسياسة أكثر انفتاحاً بما يخص الهجرة أن تجعل الهجرة تأخذ شكلاً لا يهدد لا المهاجرين ولا المواطنين الأوروبيين.

فعندما يحظى المهاجرون بطرق دخول شرعية إلى أوروبا، لن يكونوا مضطرين عندها للجوء إلى المهربين وإلى المخاطرة بحياتهم وهم يعبرون البحر. فإن لم يتم النظر إلى الهجرة ومراقبتها بالوسائل العسكرية فستبدو كعملية طبيعية غير قادرة على توليد المخاوف. يمكن عندها للدول أن تكشف بسهولة أكبر مصادر التهديد بين المهاجرين بما أن الهجرة لن تعود بكاملها أمراً مرمياً في الزوايا المظلمة. لن يسمح الوضع المقنون للاجئين عندها لأصحاب الأعمال بتخفيض ظروف العمل وجعلها أسوأ.

لكن مثل هذه السياسة بعيدة عن أن تكون جزءاً من جدول الأعمال الأوروبي للتعامل

أدب جديد في زمن جديد: بريخت نموذجاً



«يغوصون بلا حيلة في المستنقع» الذي عادة «ما يستغرق أسابيع... وفوق الوجه الغائص ابتسامة شبحية هائنة» «من قصيدة «المستنقع»». هو مستنقع الوهم الليبرالي، والهدوء الواهم كذلك، فمواجهة العدم تؤسس للامتلاء والفعل، ولا تكون في صالح العدم نفسه، فعندما «أنغمس بالبرودة أصبح ساخناً من جديد... حين أكون قد بقيت مع العدم أعلم ثانية ماذا أفعل» «من قصيدة «حين أغرق مبكراً في الخواء»». هذا الصراع مع العدم في نص بريخت هو نفسه منتج الحياة واللاعدم، وبهذا يقع بريخت في موقع الجديد التاريخي اليوم، حيث إن الثقافة السائدة تحاول تعميم العدمية تعبيراً عن أزمته، ويتنفس نص بريخت من هذا الجديد لأنه يطاله مبكراً، وفيه يعلن أن السخيف هو من يحدد النظر عن تناقضاته، أي: يركن للثابت خوفاً من التحولات ويبحث عن الطمأنينة الطفولية، فهو «رائع ما لا تحوله النار الجميلة إلى رماد بارد!» الرائع هو المتأجج دون أن تأكله النار حسب تعبيره، أي: المتعامل مع التناقضات دون أن تقضي عليه، وفي هروبه منها تكون قد «محت ملامحه».

هكذا يكون بريخت منتقياً إلى الجديد التاريخي، فالعام في المرحلة الراهنة «الأفق المفتوح للتغيير والوفاء للتناقض الحاكم كل الحركة» حاضر في نصه، واستجابة لمسألة: أن أدباً جديداً في المرحلة الجديدة ضروري يكون بريخت مؤشراً على هذا أدب صراعي جدلي حيث يعلن أن «بتهجوا بالجديد، وأجبلوا من القديم» «من قصيدة «البحث عن الجديد والقديم»» ومطلوب إغناؤه بكل التناقضات الفردية والجماعية المنفجرة راهناً.

وأظهار القوانين التي تحكم مضمون «ظاهرة وموضوع» العمل، كما العمل نفسه (أي: نقد عقل العمل نفسه من قبل صاحب العمل) يرتقي نص بريخت لكي يكون مستشرفاً للأفق التاريخي لا اللحظة الراهنة المنغلقة على نفسها فقط، وبهذا يهيب النص لنفسه أن يقبله الجديد القادم تاريخياً حيث إن الجديد حاضر فيه قليلاً. ففي نصه «البحث عن الجديد والقديم» يشدد بريخت على أن القديم حافل دائماً بالجديد، والجديد هذا هو الجانب الصراعي من القديم، الذي لا يوجد فقط في البنية ككل، بل في الأشخاص الفردية أيضاً، «فأفحصوا كل مشاعر وأفعال شخوصكم بحثاً عن السمات الجديدة والقديمة» حيث إن «يأس الفتاة الخرساء تجاه الحرب ينتمي إلى الجديد» أما «أمال التاجرة» فيعتبر قاتلاً وينتمي بالضرورة إلى القديم.

في معالجة بريخت للتناقض بين القديم والجديد يؤسس للأزمة القادمة ولانفتاح الأفق لأنه يحمل قوانين حركة الصراع الطبقي في تقدمها وتراجعها، حيث إن التناقضات الدائمة هي التي ستحمل ذكرى التاريخ المنقضي وتظهره من جديد لاحقاً حيث «إن الجوع والبرد سيسيران إلى اليمين... والجروح التي لم تلتئم بعد، ستذكركم بالقتلى» «من قصيدة «في أوقات الاضطهاد البالغ»»، ويظهر أيضاً ملامح الصراع الفردي الذي يحمل الفيروس الليبرالي المنفجر اليوم والذي يشكل حاضنة للقديم، أي: الإمبريالية وكل ما تمثله من كبح للتقدم، على مستوى الثقافة والمعاني والسلوك. وهذه المواجهة بين القديم والجديد بالنسبة لنص بريخت هي: أن يكون الوعي أميناً للتناقض لا هارباً منه كمن

والقوانين الفاعلة في البنية الاجتماعية والقراءة العلمية ومقولات التناقض، والجديد والقديم ودور الفرد والترابط بين الفردي والجماعي... وبريخت كان واعياً في منهجه هذا، فاللحظة المسرحية مثلاً لا «يجب أن تحجب «السابق» و«اللاحق»» فالصيرورة التاريخية لدى بريخت يجب أن تكون حاضرة في وقعة الظاهرة/ العمل، حيث إن «المشاهد ليس جالساً في مسرحك فقط بل كذلك في العالم» (من قصيدة «تصوير الماضي والحاضر في أن... نص بريخت إذا مجرد وعام «من خلال إبراز القوانين والصيرورة في الحدث» العمل»، كما هو مرتبط باللحظة، ولكن في عموميتها «أي: النص في خصوصيته والحدث المتناول».

الجديد والقديم

انطلاقاً من أن بريخت مفجر التناقضات في مسرحه وشعره، وعلى أساس التجريد الفلسفي المادي التاريخي في عمله، يمكن القول: إن موقع إنتاجه لا ينتمي فقط إلى القديم التاريخي كما العديد من الأدب الثوري، والمقصود فيه حول توصيف المرحلة التاريخية والتي كانت فيها للإمبريالية السيطرة الأقدر والأوسع، بل هو ينتمي أيضاً إلى الجديد التاريخي حيث انفتاح الأفق التاريخي أمام قوى التغيير، وتراجع الاستعمار والنهب الشامل المادي والمعنوي.

فبريخت نفسه ولأنه يضع نصه في مستوى الصيرورة، وضمنها، فكأنه قد حماه من أن تطويه التحولات التاريخية وتجعله بئد العهد «بغض النظر عن صوابيته عندما تم تقديمه وقتها». في موضوعة العمل تاريخياً

بيرتولد بريخت هو شاعر ومسرحي ثوري ماركسي، فالمسرح الواقعي عنده أو كما سماه «الملحمي» هو أداة سياسية بامتياز، حيث التحريض والكشف عن الواقع وتناقضاته وإشراك المنفرجين «الجماهير» في سياق العرض أو الأداء نحو إشراكهم في عملية التغيير الشامل، الذي يتعارض مع التجبيش العاطفي الرخيص في مسرح شعبي الطابع، الذي اعتبره «عملاً تعيساً... لدفع الزبائن إلى السخوط أو الألم» حيث «العواطف.. عكرة وملوثة، عمومية وهلامية» وحيث المنفرجون «يحبون الجلوس في الظلام الذي يخفيهم» «من نص «مسرح العواطف» لبريخت».

■ محمد المعوش

في هكذا مسرح يدفع «خُبث الروح للطفو على السطح» لا يطرُق العرض شكلاً ومضموناً التناقضات التي تعتمل في قلب الجماهير المتفرجة أو القارئة للنص الشعري، بينما عند بريخت المطلوب هو الكشف عنها وتعريفها وإحضارها إلى المسرح الفني، ومنه إلى مسرح الأحداث حيث إن المسرح أداة نضالية ثقافية سياسية تشترك بالحدث التاريخي وتؤسس للتغيير، حتى يصح القول: أن بريخت هو مفجر التناقضات في المسرح والشعر.

فلسفة وسياسة

بريخت لم يقرأ الماركسية بالعين السياسية فقط، بل درسها كمنهج وكأداة تحليل فكانت حاضرة في الشكل والمضمون، ولهذا كان النص جدلياً في بنيته، وفي الشكل حاملاً مفاهيم الجدول والاقتصاد السياسي والاشتراكية

«إن الجوع والبرد سيسيران إلى اليمين... والجروح التي لم تلتئم بعد ستذكركم بالقتلى»

من يأخذ كأس العالم؟



الفرق العربية والإفريقية لدور الـ 16 بالشبيء المأساوي لأنه شاهد كيف لعبت المغرب والسنغال بشكل جيد. هذا ولم تحصل الفرق العربية والآسيوية والإفريقية في تاريخها على لقب بطولة كأس العالم نهائياً. فمن سيأخذ الكأس هذه المرة؟

المفاجآت في المونديال. وتحدث سميرتين عن النجاح الذي يحققه المونديال من حيث التنظيم والإعلام وتأثير ذلك على الحد من دعاية الإعلام الغربي ضد روسيا «البروباغندا الروسية». وصف سميرتين عدم تأهل أي من

مفاجآت لأول مرة في تاريخه ولكنه خرج أيضاً على يد الفريق الكرواتي. لأول مرة في تاريخ المونديال، تحدثت مباريات نصف النهائي من دون مثلث الرعب الكروي الألماني الأرجنتيني البرازيلي، وبقي في الميدان أربعة فرق: الأسود الثلاثة الإنكليزي «حامل لقب 1966» والديوك الفرنسي «حامل لقب 1998»، والناريين الكرواتي والشياطين الحمر البلجيكي. تتجه أنظار جماهير الفرق التي غادرت المونديال إلى الناريين والشياطين الحمر، فلا أحد من هؤلاء يريد فوز الإنكليز والفرنسيين ثأراً لفرقهم المهزومة، وإذا ما خسر حاملا اللقب «الإنكليز والفرنسيون»، سيكون كأس العالم 2018 لفريق لم يحمل لقب البطولة في تاريخه «كرواتيا أو بلجيكا».

من سيأخذ كأس العالم يا ترى ويتوج ببطولة مونديال روسيا 2018؟ الأيام القليلة القادمة ستعطي الأجوبة التي تلغها الملاعب الكروية.

كشف سفير كأس العالم 2018 وقائد المنتخب الروسي سابقاً أليكسي سميرتين في لقاء خاص مع RT إن وصول المنتخب الروسي إلى دور الثمانية الكبار على حساب المنتخب الإسباني بطل العالم 2010 هو أكبر

حملت مباريات كأس العالم لكرة القدم أخبار مفاجآت دائمة في كل مونديال إلى جمهور ومتابعي ومحبي هذه الرياضة، أما بطولة كأس العالم في مونديال روسيا 2018، فكان لها مفاجآت ثقيلة على جمهور الفرق الكروية حول العالم.

لؤي محمد

لم تستطع فرق إيطاليا «حاملة لقب 2006» وهولندا «التي لعبت في المباراة النهائية ضد إسبانيا 2010» الوصول إلى مباريات كأس العالم نهائياً. فتصوّروا بطولة تخلوا من لعب الطليان «الأتزوري» والهولنديين «الطواحين»!

خرج المانشافت الألماني من الدور الأول، ولم تسعف سمعة التانغو الأرجنتيني وبرازيل أوروبا البرتغالي والماتادور الإسباني والسيليساو البرازيلي والسيليسيستي الأوروغواياني للبقاء. بينما حقق الدب الروسي

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



تأسس فريق نسائي لكرة القدم في نادي الشهباء في حي السريان بحلب عام 1971. بدأت فكرة تأسيس الفريق عندما كان التلفزيون السوري يعرض أفلاماً رياضية عن مباريات كرة القدم بين السيدات، ونظمت أول مباراة في نهاية صيف 1971، بين فريق الفتيات وفريق أشبال نادي الشهباء، حضرها خمسة آلاف متفرج، فاز فيها فريق الفتيات بخمسة أهداف لثلاثة.



100 عام من تاريخ أرمينيا

يوثق كتاب الحلم المسلوب لمؤلفه الدكتور أرشاك بولاديان سفير أرمينيا في سورية تاريخ الشعب الأرميني الضارب في القدم، وعلاقته التاريخية بالعرب والتفاعل الحضاري والثقافي بينهما، والأثر المشترك لهما في قيام النهضة الأوروبية. ويتوقف الكتاب الصادر عن دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع عند الكفاح الذي خاضه الشعب الأرميني ضد الغزوات التي طالت بلاده، والظروف القاسية التي عاشها الأرمن في سبيل المحافظة على تاريخهم وتراثهم. صدر الكتاب بمناسبة مرور 100 عام على تأسيس الجمهورية الأرمينية.



المؤتمر الأول للباحثين والمفكرين

دعت وزارة الثقافة الباحثين والمفكرين السوريين للمشاركة في المؤتمر الثقافي السنوي الأول الذي يبحث في مختلف القضايا الفكرية والثقافية التي تهم الإنسان السوري. وحددت الوزارة عدة محاور لمناقشتها من الباحثين والمفكرين، مثل: العقلانية ومواجهة الفكر التكفيري وإعادة قراءة التراث الفكري والأدبي من منظور عصري وعلمي وتحديات العصر الرقمي وسبل مواجهة الضخ الإعلامي، ومشروع استكمال الدولة الوطنية وترسيخ مفهوم الحرية والديمقراطية، والانتقال من الهويات الجزئية إلى الهوية الوطنية الجامعة ودور الفكر النقدي في بناء الدولة العصرية والسياسات الثقافية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 08/07/2018» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

مؤلفات ماركس للمبتدئين



المختلفة ويجادل بأن الشيوعية ستحل محل الرأسمالية الحالية. ينظر بعض المفسرين إلى هذا النص على أنه النقطة التي بدأت فيها أفكار ماركس في الظهور بشكلها الناضج.

5- رأس المال (المجلد 1)

نشر في عام 1867، رأس المال، هو: تشخيص ماركس النقدي للوضع الرأسمالي للإنتاج. وفيه، يشرح بالتفصيل المصدر الأساس للثروة في ظل الرأسمالية: قوة عمل العمال التي يستغلها الرأسماليون. إن العمال أحرار في بيع عملهم إلى أي رأسمالي، ولكن بما أنهم يجب عليهم بيع عملهم من أجل البقاء، فإن طبقة الرأسماليين تسيطر عليهم ككل. ومن خلال عملهم، يعيد العمال إنتاج الظروف الاقتصادية لوجودهم ويعززونها، وكذلك الأمر مع الهيكل الاجتماعي والأيدولوجي لمجتمعهم.

في «رأس المال»، يوجز ماركس عدداً من التناقضات الداخلية للرأسمالية، مثل: انخفاض معدل الربح، واتجاه تشكل احتكارات الرأسمالية. وما زال تحليل ماركس يعلمنا كيفية النقاش الاقتصادي حتى يومنا هذا. وبالنسبة لأي شخص يحاول فهم سبب استمرار وقوع الرأسمالية في الأزمات، فإن كتاب رأس المال ذو أهمية كبرى.

■ ترجمة جيهان دياب «بتصرف»

3- البيان الشيوعي

يفتح البيان بالمقولة الشهيرة، «شيح بطارد أوروبا- شيح الشيوعية»، وقد أصبح البيان الشيوعي واحداً من أكثر الوثائق السياسية تأثيراً على الإطلاق. تشارك في تأليفه مع فريدريك إنجلز، وقد فوضتهما رابطة الشيوعيين في لندن بإبداع هذا الكتيب ونشر على أعقاب الثورات المختلفة التي هزت أوروبا في عام 1848.

يقدم البيان التصور المادي للتاريخ عند ماركس ونظريته عن الصراع الطبقي. إنه يوضح التوترات المتفاقمة بين البرجوازية والبروليتاريا في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية، ويتنبأ بانتصار العمال.

4- الأيديولوجية الألمانية

بالنسبة لأي شخص يسعى لفهم الأسس الفلسفية والتاريخية الأعمق للماركسية، تعدّ هذه المخطوطات أحد أهم نصوصه. كتبت حوالي عام 1846، ومرة أخرى بمشاركة مع إنجلز. تقدم «الأيديولوجية الألمانية» التطور الكامل لمنهجية الرجلين، المادية التاريخية، التي تسعى إلى فهم تاريخ البشرية على أساس تطوير أساليب الإنتاج الخاصة بها.

يناقش ماركس وإنجلز، بأن الوعي الاجتماعي للافراد يعتمد على الظروف المادية التي يعيشون فيها. يتتبع تطور أنماط الإنتاج التاريخية

من شأنها بلورة كتاباته في وقت لاحق. يرى ماركس: أن الثورات البرجوازية في القرن الثامن عشر ربما تكون قد استفادت من طبقة غنية ومثقفة، ولكنها لم تتحدّ الأشكال الخاصة للهيمنة في المصنع والبيت والحقل. يشرح ماركس الموضوع الثوري للطبقة العاملة، ويقترح مهمتها التاريخية: إلغاء الملكية الخاصة وتحقيق التحرر الذاتي.

2- المخطوطات الاقتصادية والفلسفية لعام 1844

لم تنشر هذه المذكرات التي كتبها ماركس في حياته، ولم تصدر إلا في عام 1932 في الاتحاد السوفييتي، وهي مصدر مهم لنظريته عن الاغتراب الرأسمالي. فهي تكشف الخطوط العريضة الأساسية لماهية «الماركسية»، وتوفر الأساس الفلسفي للقراءات الإنسانية لماركس.

في هذه المخطوطات، يحلل ماركس الآثار الضارة لتنظيم العمل في المجتمعات الصناعية الحديثة. ويجادل بأن العمال المعاصرين يقصون عن السلع التي ينتجونها وعن نشاطهم العمالي وعن زملائهم العمال. فبدلاً من تحقيق شعور بالرضى وتحقيق الذات في عملهم، فإن العمال يستنفدون جسدياً وروحياً. وترياق معالجة الاغتراب الحديث، هو: مفهوم إنساني للشيوعية يقوم على الإنتاج الحر والتعاوني.

يبدو أن العالم ينحو بعد مضي 200 سنة على ولادة كارل ماركس، باتجاه دراسة عينات من كتاباته من قبل أعداد متزايدة من الناس. إذا كانت دراسة أعمال أحد أعظم علماء الاجتماع في كل العصور جديدة بالنسبة إليك، فأليك من أين تبدأ.

■ جيمس مولدون، جامعة إكزتر

إن القراء الذين يبحرون في أعماله للمرة الأولى، غالباً ما يكتشفون نمطاً إنسانياً تنويرياً فيه كفيلسوف للتحرر، إنه أحد الذين تصوروا الكائنات البشرية المحيطة به تعيش حياة غنية ومتنوعة ومرضية في مجتمع ما بعد الرأسمالية. لا تقتصر كتابات ماركس على مشروع سياسي ثوري. فهي تقدم نقداً أخلاقياً لاغتراب الأفراد الذين يعيشون في المجتمعات الرأسمالية.

1- مقدمة لمقالة في نقد فلسفة هيغل

نشرت هذه المقالة القصيرة الرائعة في الأصل في عام 1844 في صحيفة باريسية، وتعرض العديد من انتقادات ماركس المبكرة للمجتمع الحديث ورؤيته الجذرية للتحرر. كما تقدم العديد من الموضوعات الرئيسية التي

لا تقتصر كتابات ماركس على مشروع سياسي ثوري فحسب تقدم نقداً أخلاقياً لاغتراب الأفراد الذين يعيشون في المجتمعات الرأسمالية